شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الحكم الديمقراطي

تعزيز المساواة بين الجنسين في مجال المساعدة الانتخابية:

الدروس المستفادة من منظور مقارن

2011 - 2013

Cover photo:
Sanu Maharjan

MAIN TEXT:
Page 8: UN Photo/Martine Perret
Page 19: UN Photo/Martine Perret
Page 23: UN Photo/Patricia Esteve
Page 26: UN Photo/Albert González Farran
Page 33: UN Photo/Hien Macline
Page 39: UN Photo/Iason Athanasiadis

Copyright © UNDP 2014 • All rights reserved

تعزيز المساواة بين الجنسين في مجال المساعدة الانتخابية:
الدروس المستفادة من منظور مقارن
2011 - 2013

تنويهات

هذا التقرير يتضمن أفكاراً جديدة واقتراحات وخبرات وتبادلاً للمعارف بين عدد كبير من الأفراد في مجال عملهم في مجال المساعدة الانتخابية والمشاركة السياسية للمرأة.

وضَع الفكرة الأساسية لإصدار هذا التقرير كل من جولي بالينغتون، وراندي ديفيس، وكريستين هافيرت، وما كان للتقرير أن يصدر دون المساهمات الأساسية لعدد من الأفراد الذين وفروا أفكاراً أصيلة وصاغوا النصوص وأعدوا دراسات الحالات الإفرادية، وهم: جولي بالينغتون، غابرييل باردال، كريستين هافيرت، سونيا بالميري، ومانويلا بوبوفيتشي، إيريكا بروكمان، سالينا جوشي، دورا محفوظ، إميلدا نزيروريرا، وميديت تيوليجينوف.

استفاد هذا النص أيضاً من مراجعات وتعليقات قدمها عدد من الأفراد، ومن بينهم التالية أسماؤهم مرتبة أبجدياً: نورغول أسيلبيكوفا، سوكي بيفيرز، دنيا بن رمضاني، فينسينت دا كروز، راندي ديفيس، إيزابيل دي رويت، أوا ديوف، ناديجي دومجي، ورسانا دودزياك، أليدا فيريرا، ليندساي فورسلوند، سوليف غويسوم، مارتين هالف، كريستيان ديتي، أنيتا كاركي، جوانا كازانا، هيربرت ج. لوريت، سابين ماتشل، بيندا ماغار، مانويلا ماتزينغير، جين كلود موندا، إيلينا بانوفا، نيلسين بيريز، جيتانجالي سينغن لازيما أونتا بيتان حسن سيساي، وكيت سوليفان. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مدين بالامتنان لموظفيه في الميدان ممن دعموا إجراء البعثات الاستقصائية في البلدان التي تناولتها دراسات الحالات الإفرادية.

نتوجه بشكر خاص إلى جولي بالينغتون، وأليدا فيريرا، ومانويلا ماتزينغر، وليا زوريك، لجهودهن في إدارة عملية إصدار هذا التقرير، كما نشكر أيمن ح. حداد الذي ترجم الوثيقة إلى العربية، ونشكر لانس غارمير الذي دقق النص.

يعرب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن امتنانه بصفة خاصة للرؤى والآراء والمدخلات القيّمة التي قدمها الزملاء والزميلات من هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومن الوكالات والمكاتب الأخرى التابعة للأمم المتحدة والمنضوية في الآلية المشتركة بين الوكالات لتنسيق المساعدة الانتخابية للأمم المتحدة.

جرت هذه الدراسة كجزء من البرنامج العالمي لدعم الدورة الانتخابية، وتمت بفضل المساهمات السخية من الحكومة الإسبانية للبرنامج.

التصميم: Green Communication Design inc.

المختصرات

AU	الاتحاد الأفريقي
BRIDGE	بناء الموارد في مجال الديمقراطية وشؤون الحكم والانتخابات
CA	الجمعية التأسيسية
CAWTAR	مركز المرأة العربية للتدريب والبحث
CEB	مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق
CEDAW	اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
CENI	الهيئة الوطنية المستقلة للانتخابات (بوروندي)
CIDA	الوكالة الكندية للتنمية الدولية
CO	مكتب قطري تابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
CPRW	اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة
CSO	منظمة مجتمع مدني
CTA	كبير المستشارين التقنيين
DFID	إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة
DFS	إدارة الدعم الميداني التابعة للأمم المتحدة
DPA	إدارة الشؤون السياسية التابعة للأمم المتحدة
DPKO	إدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة
EAD	شعبة المساعدة الانتخابية التابعة لإدارة الشؤون السياسية في الأمم المتحدة
ECOSOC	المجلس الاقتصادي والاجتماعي
ECN	لجنة الانتخابات النيبالية
EMB	هيئة إدارة الانتخابات
GA	الجمعية العامة
GPECS	البرنامج العالمي لدعم الدورة الانتخابية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
ICCPR	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية
IDEA	المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية
IFES	المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية
ISIE	الهيئة العليا المستقلة للانتخابات (تونس)
LCW	المجلس النسائي اللبناني
NDI	المعهد الديمقراطي الوطني
NGO	منظمة غير حكومية
ODIHR	مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا
OSCE	منظمة الأمن والتعاون في أوروبا
Sida	الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي
TtF	تدريب المساعدين (بريدج)
UDHR	الإعلان العالمي لحقوق الإنسان
UN	الأمم المتحدة
UN Women	هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNMIN	بعثة الأمم المتحدة في نيبال
UNSCR	قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة
USAID	وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة

جدول المحتويات

ملخص تنفيذي.....1

1. مقدمة 4

1.1. الأغراض 5

2.1. المنهجية 6

2. الدروس المستفادة.....8

1.2. النهج الشمولي للمساواة بين الجنسين في المساعدة الانتخابية..... 9

1.1.2. ولايات الأمم المتحدة المعززة للمساواة بين الجنسين في المساعدة الانتخابية 01

2.1.2. تعميم مراعاة المنظور الجنساني في البرمجة الانتخابية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي..... 11

3.1.2. تقييم الاحتياجات وصياغة المشاريع 31

4.1.2. إدماج المساواة بين الجنسين في أوضاع ما بعد النزاعات والأوضاع الانتقالية. 41

5.1.2. النطاق الواسع للتدخلات 51

2.2. التعاون من أجل المساواة بين الجنسين في المساعدة الانتخابية..... 51

1.2.2. فهم استراتيجية تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتطبيقها 61

2.2.2. الحصول على المشورة الصحيحة: دور مستشاري الشؤون الجنسانية..... 91

3.2.2. دعم المانحين للمساواة بين الجنسين في برمجة الانتخابات..... 12

4.2.2. التعاون والتنسيق الدوليين..... 12

3.2. دعم هيئات إدارة الانتخابات..... 32

1.3.2. تقييم أو استعراض أوضاع المساواة بين الجنسين..... 52

2.3.2. دعم الإدارة العليا 62

3.3.2. مستشارو ومنسقو المسائل الجنسانية 72

4.3.2. تدريب موظفي هيئة إدارة الانتخابات على الجوانب الانتخابية ذات الصلة بالمساواة 72

5.3.2. بيانات تسجيل الناخبين ونسب المشاركة في الانتخابات المصنفة حسب نوع الجنس 82

6.3.2. تيسير عمليات تسجيل الناخبين..... 82

جدول المحتويات (تابع)

7.3.2. استهداف النساء بأعمال توعية الناخبين 92

4.2. مشاركة المرأة كمرشحة في الانتخابات 03

1.4.2. الإطار المعياري والإصلاح التشريعي 13

2.4.2. بناء قدرات المرشحات المتطلعات لتولي المسؤولية 23

3.4.2. تيسير إنشاء شبكات القيادات النسائية المنتخبة 33

4.4.2. التغطية الإعلامية والحصول على التمويل 43

5.4.2. دعم الأحزاب السياسية 53

6.4.2. دعم النساء في المجتمع المدني 63

7.4.2. مواجهة العنف ضد المرأة في الميدان السياسي 73

3. التوصيات 93

1.3. تقييم الاحتياجات وتصميم المشاريع والتقييم 93

2.3. بناء قدرات البرمجة الدولية 04

3.3. الحرص على التنسيق مع الشركاء 04

4.3. الاستثمار المبكر وطويل الأجل 14

5.3. دعم هيئات إدارة الانتخابات الشاملة للجميع والمراعية للاعتبارات الجنسانية . 14

6.3. تعزيز المشاركة السياسية للمرأة 24

مرفق: دراسة الحالات الإفرادية 34

لمحة عن دراسة الحالات الإفرادية 34

بوليفيا 34

بوروندي 34

قيرغيزستان 34

نيبال 44

تونس 44

ملخص تنفيذي

تشكل الانتخابات دائماً فرصة لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة وإحراز تقدمٍ نحو تحقيق مشاركة نسائية مساوية لمشاركة للرجال في المجال السياسي (واستدامة تلك المشاركة حيثما تحققت). تسعى هذه الدارسة إلى جمع الممارسات السليمة المتعارف عليها في مجال تعزيز مشاركة المرأة على نحو مساوٍ وذي مغزى في العملية الانتخابية. وتسعى الدراسة أيضاً إلى تحديد الدروس المستفادة بشأن مبادرات تعميم مراعاة المنظور الجنساني لدعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في برمجة المساعدة الانتخابية الدولية.

وترتكز الدراسة على التقييمات الداخلية والدروس المستفادة من الأعمال التي نفذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (البرنامج الإنمائي) وتضمنت مقابلات تحليلية عميقة واستقصاءات شملت جملة من الأطراف صاحبة المصلحة والمشتغلين في هذا المجال بالإضافة إلى خمس دراسات لحالات إفرادية تمت خلال الفترة من 2011 إلى 2013 (هي: بوليفيا وبوروندي وقيرغيزستان ونيبال وتونس). شملت الدراسة بصورة أساسية برامج المساعدة الانتخابية المنبثقة عن البرنامج الإنمائي، لكنها استندت أيضاً إلى نماذج طورتها وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة ومنظمات دولية، وهي ترمي إلى ما يلي:

- ملء الفجوة المعرفية في مجال وضع الاستراتيجيات المتعلقة بتعزيز مشاركة المرأة كناخبة ومرشحة في برمجة المساعدة الانتخابية من خلال الحالات والتحليلات القطرية.
- أن يحتل البرنامج الإنمائي موقعاً يؤهله لتقديم دعم أكبر للمكاتب القطرية (وشركائها) في مجال تعميم مفهوم المساواة بين الجنسين من خلال أعمال برمجة المساعدة الانتخابية وتبادل الممارسات السليمة التي يمكن تدعيمها لتحقيق نجاحات مستقبلية.
- اقتراح الأفكار على المكاتب القطرية حول كيفية الإسهام في صياغة إطار أعم لسياسات الأمم المتحدة في مجال المساعدة الانتخابية يرمي إلى تحقيق عدة غايات منها زيادة مشاركة المرأة الانتخابية والسياسية، بالإضافة إلى تنفيذ هذا الإطار.

تغطي الأمثلة والطرق التي اعتمدتها الدراسة مجالين رئيسيين، هما: (أ) برامج المساعدة الانتخابية التي يتولاها البرنامج الإنمائي والتي تهدف إلى تقديم الدعم في مجال إدارة الانتخابات والعمليات الانتخابية، (ب) برامج الحوكمة أو تمكين المرأة التي تركز على نطاق أوسع من نطاق المساعدة الانتخابية وتغطي تدخلات من قبيل تدريب المرشحات والطامحات للترشح والأحزاب السياسية وبرامج تمكين المرأة سياسياً.

وقد تمخض عن عملية استعراض برمجة المساعدة الانتخابية للبرنامج أربعة دروس أساسية، هي:

- الأول: يمكن تناول مسألة المساواة بين الجنسين على نحو أكثر شمولية في المساعدة الانتخابية.
- الثاني: ينبغي تعميم مراعاة منظور المساواة بين الجنسين ومنظور تمكين المرأة في كافة عناصر المساعدة الانتخابية وأن يتم دعمهما بالتحديد من خلال تدخلات تستهدف قضايا جنسانية.

- ثالثاً: يجب دعم هيئات إدارة الانتخابات في تعميم مراعاة منظور المساواة بين الجنسين في مختلف أنواع الأنشطة التي تنفذها وينبغي تشجيعها على دعم زيادة مشاركة المرأة وتبوئها مراكز قيادية داخل هذه المؤسسات بحد ذاتها.
- أخيراً: يجب مواصلة العمل في مشاريع وبرامج الحوكمة الأعم بهدف دعم بناء قدرات المرشحات المنتخبات والطامحات إلى المنصب، في مجال الانتخابات من منظور طويل الأمد.

من شأن اتباع نهج شمولي للمساواة بين الجنسين في مجال المساعدة الانتخابية أن يضمن تعيين مسألة دعم المساواة بين الجنسين وتقدمها كهدف لهذه المساعدة، ومنذ بداية المشروع. تتناول أكثر المشاريع فعالية قضايا الجنسين منذ بداياتها، أي أثناء تقييم الاحتياجات وتشكيل البرنامج؛ وتتبنى نهج الدورة الانتخابية في تخطيط التدخلات التي سيقوم بها البرنامج؛ كما أنها تدمج الاعتبارات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في كافة المراحل وكافة الهياكل. وينبغي أن يدرس الدعم المقدم في الانتخابات الأدوار التي يمكن للمرأة أن تقوم بها كناخبة ومرشحة ومسؤولة منتخبة وأن يكون هذا الدعم متنبهاً للقوانين والسياسات والإجراءات التي تؤثر على مشاركتهن. ويجب على علمية البرمجة أيضاً أن تكون وثيقة الصلة بالسياقات والبنى والظروف الاجتماعية المحلية وبالتالي يجب عليها أن تكون مرنة بما يمكنها من التكيف معها. إضافة إلى ذلك، يمكن تقديم الدعم على امتداد الدورة الانتخابية كلها بدلاً من تقديمه في فترات منفصلة مع اقتراب موعد الانتخابات.

ثمة طرق عدة يمكن اتباعها في ضمان إدماج منظور المساواة بين الجنسين في المساعدة الانتخابية، ومن بينها: (أ) تبني نهج ملتزم بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في المشروع حيث تتم دراسة كل السياسات والممارسات والإجراءات من حيث أثرها التفاضلي الممكن على الرجال والنساء، و (ب) عن طريق إدماج تدخلات مختصة جنسانياً (gender-specific) أو موجهة جنسانياً (gender-targeted) في التعامل مع مجالات محددة من ضمنها التدخلات عبر إجراءات العمل الإيجابي. أما الاستراتيجية التي يتبعها البرنامج الإنمائي فهي مزيج هذين الاثنين.

لقد تم تحديد أربعة جوانب متعلقة بتعزيز المساواة بين الجنسين في المساعدة الانتخابية، هي:

- لا يجوز افتراض وجود فهم كافٍ بين شركاء المساعدة الانتخابية والعاملين لديهم لتعميم مراعاة المنظور الجنساني، بل يجب غرس هذا الفهم ودعمه.
- إن تخصيص مستشارين في المسائل الجنسانية لشؤون الانتخابات له الأثر الأبعد على تعميم مراعاة المنظور الجنساني، لكن اعتماد هذا الأمر ما زال في بداياته من حيث قيام البرنامج الإنمائي وهيئات إدارة الانتخابات بإضفاء الصفة المؤسسية على هذا المنصب.
- قد يكون لسياسات المانحين أو المنظمات الثنائية تأثير هائل في تحديد كيفية التعامل مع مسألة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في مشروع الانتخابات.
- إن التعاون بين البرنامج الإنمائي والكيانات الأخرى، بما في ذلك هيئة الأمم المتحدة للمرأة وإدارة عمليات حفظ السلام/ دائرة الأمن الميداني وإدارة الشؤون السياسية/ شعبة المساعدة الانتخابية، وبين كيانات الأمم المتحدة والمانحين، يخلق الفرص للابتكار واستخدام الموارد على نحو أكفأ.

يجري بشكل متزايد تعزيز قدرة هيئات إدارة الانتخابات على تطبيق نهج قائم على المساواة بين الجنسين في العملية الانتخابية، لكن لا تزال هناك ثغرات حساسة يتوجب التصدي لها كي يتسنى إدارة الانتخابات على نحو مراعٍ للاعتبارات الجنسانية. يتطلب العمل بمنظور المساواة بين الجنسين في مختلف مستويات هيئات إدارة الانتخابات إجراء تحليل شامل ووضع خطة عمل تتصدى هي الأخرى للسياسات والإجراءات التي تؤثر على العمليات الداخلية والخارجية. لذا فإن وجود مسؤولين انتخابيين كبار وتكريس خبراء وموظفين ينهضون بدراسة الثغرات التي تعتري مشاركة المرأة ويسعون إلى تطبيق سياسات وأنشطة تتصدى لتلك الثغرات، يمثل أمراً ضرورياً لتحويل هيئات إدارة الانتخابات إلى كيانات تفهم قوة تأثير تعميم مراعاة المنظور الجنساني على المستوى الفني. ويعتبر تدريب موظفي هيئات إدارة الانتخابات على القضايا الجنسانية ممارسة سليمة في برمجة المساعدة الانتخابية على الرغم من عدم تطبيقه على نحو واسع في برامج المساعدة الانتخابية التي ينفذها البرنامج الإنمائي. ومن الممارسات السليمة الأخرى جمع بيانات تسجيل الناخبين ونسبة إقبالهم المصنفة حسب نوع الجنس وتحليل تلك البيانات، وتيسير مهمة تسجيل الناخبات، واستهداف فئات معينة بعملية توعية الناخبين وخاصة النساء، ووجود خبراء مخصصين في الشؤون الجنسانية داخل هيئات إدارة الانتخابات.

وقد حدد البحث نقاط التدخل البرمجية المناسبة لدعم عملية بناء قدرات المرشحات. وأشارت دراسات الحالات الإفرادية، على سبيل المثال، إلى عدة عقبات تقف أمام مكتب التواصل مع النساء كتمويل الحملات وضعف الدعم من الأحزاب السياسية وتعدد أدوار النساء في الأسرة ومسؤولياتهن في رعاية أفرادها والصورة السلبية عن النساء كزعيمات سياسيات التي يسهم فيها الإعلام في رسمها. وقد تم تحديد عدة مجالات لبرمجة التدخلات، وهي: الإطار المعياري وإصلاحات القانون الانتخابي بما في ذلك التدابير الخاصة المؤقتة، وبناء قدرات المرشحات المتطلعات إلى المنصب والمنتخبات، وتيسير إنشاء شبكات القيادات النسائية المنتخبة، والتغطية الإعلامية وإمكانية الحصول على التمويل، ودعم الأحزاب السياسية والنساء في المجتمع المدني، والتركيز على العنف ضد النساء في السياسة.

ويمكن استحداث نماذج ومعايير للشركاء وإيجاد إطار قادر على تطوير النتائج بشأن المسائل الجنسانية وتعزيز المساءلة عن تعميم مراعاة المنظور الجنساني، وذلك من خلال تخصيص الأموال للبرمجة المراعية للاعتبارات الجنسانية، والالتزام بتعميم مراعاة المنظور الجنساني من قبل القيادة على مستوى رفيع، وإنشاء مكاتب تنسيق الشؤون الجنسانية، وطلب بيانات مصنفة حسب نوع الجنس، واستخدام مؤشرات مراعية للاعتبارات الجنسانية من قبل المنظمات الدولية. وبمقدور الدعم المتواصل، وليس قبيل فترة الحملات الانتخابية أو خلالها فقط، أن يخلق مزيداً من فرص تعزيز المساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة في الانتخابات.

1. مقدمة

إن كل مناسبة انتخابية هي بمثابة فرصة لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة وإحراز تقدم نحو المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بما يتماشى مع الأهداف التي حددتها الأعراف والمعايير الدولية. كما تتيح الانتخابات فرصة لتطوير مشاركة المرأة في مؤسسات الدولة وتبوئها مناصب قيادية فيها، بما في ذلك هيئات إدارة الانتخابات، فضلاً عن أنها تتيح الفرصة لزيادة مشاركتها كناخبة.

على الرغم من تزايد أعداد برامج المساعدة الانتخابية الرامية إلى تعزيز عملية إجراء انتخابات حرة ونزيهة خلال العقدين الماضيين، إلا أن الاهتمام الذي أولي لمسألة تمكين المرأة على امتداد الدورة الانتخابية كان بوجه عام مرتجلاً وظل منفصلاً عن البرنامج الرئيسي ('الرسمي') ألا وهو برنامج المساعدة الانتخابية. تثبت هذه الدراسة أن ثمة حاجة إلى مستوى أكثر منهجية في تعميم مراعاة منظور المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في هذا العمل، ليس لأن المساواة بين الجنسين باتت حجر الزاوية المهم في ولاية البرنامج الإنمائي وباتت مرتبطة عضوياً بنهجه الإنمائي (استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساواة بين الجنسين 2014-2017)، بل لأن الانتخابات تمثل أيضاً فرصة مهمة للتصدي للتمييز الذي واجهته المرأة تاريخياً ضد حقوقها المدنية والسياسية.

تهدف هذه الدراسة إلى جمع الممارسات المتعارف عليها في هذا المجال لتعزيز مشاركة المرأة بحيث تكون مشاركتها ذات شأن ومساوية لمشاركة الرجال في العملية الانتخابية، ودعم السياسات والتدخلات البرمجية التي تتسم بقدر أكبر من التوجه الجنساني. ستعود هذه الدراسة بالفائدة على العاملين على زيادة مشاركة المرأة في العمليات السياسية وإدارة الانتخابات. كما أنها تعرض الممارسات القائمة

اعتبارات المساواة بين الجنسين على امتداد الدورة الانتخابية

تشير مشاركة المرأة في العمليات السياسية والانتخابية إلى مجموعة واسعة من الأعمال التي تتخطى مجرد الانتخاب؛ حيث تندرج تحت هذه العنوان الرئيسي أيضاً أمور شتى كحرية التعبير وحرية التجمع والتنظيم وحرية المشاركة في الشؤون العامة وتولي المناصب العامة على كافة المستويات الحكومية والمشاركة في صياغة السياسة الحكومية. وتؤكد صكوك الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن من حق المرأة التمتع بكل هذه الحقوق والحريات على نفس الأسس التي أُعطيت بموجبها للرجال. وبالتالي، فإن مساواة المرأة في المشاركة أمر أساسي لإجراء انتخابات ديمقراطية. وكي يتسنى للانتخابات أن تكون حرة ونزيهة بحق، يجب أن تحصل المرأة على نفس فرصة الرجل في المشاركة في كافة نواحي العملية الانتخابية. ينبغي أن تحصل المرأة على فرصة مكافئة للعمل على كافة المستويات في هيئات إدارة الانتخابات المحلية والوطنية. وينبغي أن يتم إشراك المرأة على قدم المساواة مع الرجل كمراقبة للانتخابات. وينبغي تمكين المرأة من المشاركة الكاملة في كافة جوانب العمليات الحزبية. وينبغي أن يغطي الإعلام شؤون المرشحات وأن يعالج القضايا ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للمرأة على نحو عادل ومساو للرجل. ويسهم التركيز على المجالات التي يمكن أن يكون لها أكبر الأثر على هذا الصعيد في ضمان عدم بقاء مشاركة المرأة في العملية الانتخابية ضمن دائرة الممارسة الشكلية وأن الانتخابات الحرة والنزيهة تلبي إمكانياتها في الإسهام في تقدم المرأة.

المصدر: الأمم المتحدة، *Women and Elections: Guide to promoting the participation of women in elections*، (المرأة والانتخابات: دليل تعزيز مشاركة المرأة في الانتخابات)، مارس/ آذار 2005.

في مجال مساعدة الأعمال التي تقوم بها هيئات إدارة الانتخابات والجهات المقدمة للمساعدة كالبرنامج الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وغيرها من وكالات الأمم المتحدة. من المفيد عند دراسة خيارات دعم البرامج لزيادة مشاركة المرأة في العملية الانتخابية أن نعرف ما قام به الآخرون وخاصة حيثما نجحوا. وفي الوقت الذي لا تقدم هذه الدراسة وصفة لمنهجية بعينها أو مساراً بعينه، إلا أنها تقدم خيارات يمكن اللجوء إليها ودروساً مستفادة تم استقاؤها من الممارسات السليمة وتجارب الأقطار.

1.1. الأغراض

تشير عبارة المساعدة الانتخابية إلى المبادرات والأنشطة التي يُقصد بها تحسين جودة العمليات الانتخابية والمؤسسات في البلدان الشريكة أو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. يشمل دعم البرنامج الإنمائي للانتخابات جميع جوانب الدورة الانتخابية ابتداءً من بناء القدرات المستدامة طويلة الأمد للهيئات الوطنية إلى إدارة الانتخابات الحرة والنزيهة والعمل مع المجتمع المدني والأفراد من أجل زيادة وعيهم بحقوقهم ومقدرتهم على المشاركة في كافة جوانب العملية الانتخابية والسياسية على نحو مؤثر. تكتسب المشاركة المساوية للمرأة وتبوئها المناصب القيادية وتمكينها في العمليات الانتخابية أهمية متزايدة في برمجة البرنامج الإنمائي للمساعدة الانتخابية وذلك لكونها عناصر مهمة في عملية تعميم مراعاة المنظور الجنساني الذي أقره البرنامج (ومنظومة الأمم المتحدة ككل) بصفته استراتيجية لتحقيق المساواة بين الجنسين. يتناول البرنامج الإنمائي مسألة تعميم مراعاة المنظور الجنساني من خلال نهج ثنائي المحاور: إذ يدعم البرنامج تمكين النساء والفتيات من خلال تدخلات موجهة جنسانياً كما أنه يتصدى للشواغل الجنسانية في تطوير جميع السياسات والبرامج وتخطيطها وتنفيذها وتقييمها.

يتجلى هذا النهج بوضوح في أعمال البرنامج على صعيد المساعدة الانتخابية والتي ينفذها من خلال برنامجه العالمي لدعم الدورة الانتخابية حيث يشكل هدف تحقيق المشاركة الكاملة والمساوية للمرأة على امتداد الدورة الانتخابية أحد أركانه الأربعة. يقوم هذا البرنامج ببناء قاعدة معرفية للتعامل مع القيود التي تواجهها النساء كناخبات ومرشحات ومديرات للانتخابات والتحفيز على الحوار بشأن السياسات الخاصة بالمساواة بين الجنسين ومن ضمنها مساواة مشاركة المرأة بمشاركة الرجل. ويسعى البرنامج الإنمائي إلى تبادل التدخلات مع الآخرين والتعلم من تدخلاتهم في العملية الانتخابية والسياسية التي تمخضت عنها نتائج مهمة بالنسبة للمرأة، وذلك كي يتسنى للبرنامج إدماج تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الدعم الذي يقدمه للدورات الانتخابية بما يعزز في نهاية المطاف من مشاركة المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين في العمليات الانتخابية والسياسية.

تستند هذه الدراسة إلى بحث سعى إلى معرفة الدروس المستفادة بشأن الطريقة التي اتبعتها برمجة المساعدة الدولية الانتخابية لتشجيع مبادرات المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ويشمل ذلك تحديد أنواع الدعم المقدم للنساء كناخبات ومرشحات وكذلك لهيئات إدارة الانتخابات خلال الدورة الانتخابية. وقد جمع البرنامج الإنمائي عدداً من الممارسات السليمة، ومن ضمنها الكيفية التي حاولت من خلالها البرامج تمكين النساء الناخبات والتصدي للتميز بين الجنسين والعقبات الكأداء التي يواجهنها (إجراءات التسجيل، والافتقار للوثائق، وطول المسافات الواجب قطعها، والعنف الانتخابي، وما إلى ذلك) إضافة إلى حلول أخرى قائمة على الممارسات السليمة ما زالت بحاجة إلى مزيد من التحقيق والتوثيق والتطوير. وتستعرض هذه الدراسة بصفة أساسية المساعدة الانتخابية التي يقدمها البرنامج، لكنها تعتمد أيضاً على أعمال غيره من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ومن بينها هيئة الأمم المتحدة للمرأة وإدارة عمليات حفظ السلام بالأمم المتحدة وشعبة المساعدة الانتخابية بإدارة الشؤون السياسية في الأمم المتحدة ومركز كارتر والمعهد الانتخابي للجنوب الأفريقي والاتحاد الأوروبي والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية والمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية والمعهد الديمقراطي الوطني

ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. واشتمل الدعم على مساعدة الأحزاب السياسية والتوظيف وتدريب المراقبين المحليين ومساعدتهم وتثقيف الناخبين وتقديم العون لهيئات إدارة الانتخابات وتدريب النساء المتطلعات للترشح والمرشحات والمندوبين والمندوبات. والغاية من الجمع بين هذه الخبرات هو تحقيق قدر أكبر من التعاون بين الجهات الفاعلة ضمن منظومة الأمم المتحدة بالإضافة إلى الشركاء الآخرين الذين يقدمون المساعدة الانتخابية. وهكذا ومن خلال التعرف على الممارسات السليمة والدروس الإيجابية والفرص الضائعة، سيتسلح المانحون ومقدمو المساعدة الانتخابية بأدوات أفضل لتعزيز المشاركة الانتخابية المتنامية للمرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين في نهاية المطاف في العمليات السياسية والانتخابية.

2.1. المنهجية

شرع البرنامج العالمي لدعم الدورة الانتخابية في عام 2011 بإجراء استعراض لأوضاع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة انتخابياً بعد أن لاحظ قلة التتبع الممنهج للبرمجة المتعلقة بالجنسانية والانتخابات في المكاتب القطرية التابعة للبرنامج الإنمائي ومحدودية البيانات المرجعية اللازمة لقياس النتائج في هذا المجال. وكان الهدف من الاستطلاع الذي أجراه البرنامج الإنمائي عن تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتمكين المرأة في العمليات الانتخابية توثيق الدروس المستفادة والممارسات السليمة المنبثقة عن الدعم الانتخابي الذي قدمته المكاتب القطرية في السابق، مما يسمح بإدماج مبدأ تعميم مراعاة المنظور الجنساني في البرامج المستقبلية على نحو أفضل. وقد أجاب 51 مكتباً قطرياً عن هذا الاستطلاع وألقوا الضوء على التحديات المهمة التي تنطوي عليها العمليات القائمة حالياً والتوصيات المتعلقة بمواجهة تلك التحديات.

وقد استفادت هذه الورقة أيضاً من النتائج ذات الصلة بالجوانب الجنسانية التي تمخضت عنها التقييمات والاستعراضات التي أُجريت مؤخراً لبرامج المساعدة الانتخابية التي ينفذها البرنامج الإنمائي، بما في ذلك التقييم المستقل لمساهمة البرنامج الإنمائي في تعزيز النظم والعمليات الانتخابية (2012) وأثر المساعدة الانتخابية للبرنامج الإنمائي على الأمد الطويل: الدروس المستفادة (2014).

بالإضافة إلى ذلك، أجرى البرنامج بحثاً معمقاً في خمسة بلدان (بوليفيا وبوروندي وقيرغيزستان ونيبال وتونس) حول أنواع التدخلات المستعملة في دعم تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتمكين المرأة في برمجة المساعدة الانتخابية. وكي يضمن البرنامج اعتماد عينة متوازنة من دراسات الحالة الإفرادية، قام باختيار البلدان حسب الأسس الآتية: وجود برنامج انتخابي أو بعثة مدمجة للبرنامج الإنمائي، والتوازن الجغرافي، نطاق عمل مزودي المساعدة الانتخابية الدوليين، أخذ تشكيلة من البلدان الخارجة من نزاعات والتي تمر بمرحلة انتقالية، السكان الأصليين، ومستوى إشراك المنظمات الدولية الأخرى. كما تم اختيار البلدان حيثما وجدت معرفة ما مسبقة عن أمثلة للممارسات السليمة.

الغاية من هذه الدراسة هي:

- ملء الفجوة المعرفية في مجال وضع الاستراتيجيات المتعلقة بتحسين مشاركة المرأة كناخبة ومرشحة في برمجة المساعدة الانتخابية من خلال حالات وتحليلات قطرية.
- أن يحتل البرنامج الإنمائي موقعاً يؤهله لتقديم دعم أكبر للمكاتب القطرية (وشركائها) في مجال تعميم مفهوم المساواة بين الجنسين من خلال أعمال برمجة المساعدة الانتخابية وتبادل الممارسات السليمة التي يمكن تدعيمها لتحقيق نجاحات مستقبلية.
- الإسهام في تنفيذ الإطار الأعم لسياسات الأمم المتحدة في مجال المساعدة الانتخابية والذي يرمي إلى تحقيق عدة غايات منها زيادة المشاركة الانتخابية والسياسية للمرأة.

وقد أُجريت مقابلات مع أشخاص عملوا مع فرق المساعدة الانتخابية وشركاء رئيسيين آخرين من شركاء العملية الانتخابية. وشملت المقابلات موظفين سابقين وحاليين في هيئات إدارة الانتخابات ومندوبين عن الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى، ومن بين هؤلاء منسقين لشؤون الجنسين، ومنظمات مجتمع مدني ومنظمات نسائية وخبراء في مجال الإصلاحات الانتخابية وممثلين عن الحكومات وأعضاء وقيادات من أحزاب سياسية وآخرين غيرهم.

وتم تجميع تقارير قطرية صدرت بين عامي 2011 و2013 ودراسة الدعم البرمجي السابق على صعيد المساعدة الانتخابية ودعم جهود التوعية التي قدمها البرنامج الإنمائي، والتي كانت في أغلب الحالات قد غطت آخر دورة انتخابية، وفي بعض الحالات دورات سابقة أيضاً. وتشتمل دراسة الحالات الإفرادية على تحليل لجهود تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الإدارة الانتخابات وأعمال هيئات إدارة الانتخابات إلى جانب تحليل السياسات والبرمجة لخلق بيئة تمكين تعزز من قوة مشاركة المرأة. وتعرّج التقارير أيضاً على المنجزات والتحديات التي تحول دون زيادة مشاركة النساء كناخبات؛ تحديداً: الإجراءات الخاصة المؤقتة بما في ذلك الحصص الانتخابية والتدريب والدعم المالي والوصول إلى الإعلام والناخبين.

لقد أسهمت الإجابات على استبيان البرنامج الإنمائي والاستعراض المكتبي والتقارير القطرية المعمقة في إثراء هذا التحليل الذي يتناول الدروس المستفادة والذي يجيب عن الأسئلة التالية:

- ما هي الأشكال الرئيسية للتدخلات التي نُفذت لتعزيز المشاركة الانتخابية للمرأة؟
- ما هي الفرص الهيكلية أو المؤسساتية القائمة وما هي التغيرات الواجب القيام بها ضمن المساعدة الانتخابية بما يفضي إلى نتائج أفضل بالنسبة للنساء في الانتخابات؟
- كيف يدعم مجتمع المعنيين بالمساعدة الانتخابية النساء كمرشحات وناخبات في الوقت الحاضر؟
- ما هي الدروس المهمة المستفادة والتوصيات فيما يتعلق بكيفية تحسين عملية تعميم مراعاة المنظور الجنساني على امتداد الدورة الانتخابية؟

تنقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة أقسام أولها هذه المقدمة فيما يركز قسمها الثاني على الدروس المستفادة من عمليات التقييم والاستعراض المكتبي ودراسة الحالات القطرية. وتحدد الدراسة أربعة مجالات أو نقاط تدخل مناسبة بما يكفل استفادة المساعدة الانتخابية التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة من التحليل الجنساني الشامل والتأكد من حصول النساء والرجال على فرصة متكافئة للمشاركة في العملية الانتخابية وتشجيع تمكين المرأة بقوة على امتداد الدورة الانتخابية. أما القسم الأخير فيحتوي على توصيات موجهة بصورة أساسية للبرنامج الإنمائي لكنها ربما تصلح للتطبيق أيضاً على عدد من كيانات الأمم المتحدة الأخرى ومزودي المساعدة الانتخابية والمانحين ومنظمات المجتمع المدني وهيئات إدارة الانتخابات.

2. الدروس المستفادة

لدى دراسة التدخلات التي نفذها البرنامج الإنمائي وغيره من مزودي المساعدة الانتخابية الدوليين والتي دعمت منظور المساواة بين الجنسين في هذا المجال، تبيّن لنا أن هناك نوعين رئيسيين من المساعدة الانتخابية، هما: (أ) برامج المساعدة الانتخابية التي تهدف إلى دعم الإدارة والعمليات الانتخابية، (ب) برمجة الحوكمة أو المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والتي تركز على نطاق أوسع من مجرد المساعدة الانتخابية والتي يمكنها أن تغطي تدخلات من قبيل تدريب المرشحين والأحزاب السياسية وبرامج تمكين المرأة سياسياً.

وقد تكشفت دراسة هذه الأنواع من التدخلات عن أربعة دروس رئيسية،هي: أولاً، ثمة حاجة لنهج أكثر شمولية للمساواة بين الجنسين في المساعدة الانتخابية كما أنه يجب أن يشتمل المشروع على تعميم مراعاة المنظور الجنساني منذ بداياته الأولى. ثانياً، ينبغي تعميم مراعاة منظور المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في مختلف عناصر المساعدة الانتخابية وينبغي أن تكون التدخلات الموجهة جنسانياً جزءاً من هذا التعميم. ثالثاً، يمكن دعم هيئات إدارة الانتخابات لتعميم مراعاة منظور المساواة بين الجنسين بحيث تشمل كافة الأنشطة التي تنفذها، وينبغي تشجيع هذه الهيئات على تقديم دعم متزايد لمشاركة المرأة في مؤسسة الهيئة وتبوئها مناصب قيادية فيها. وأخيراً، يجب مواصلة أعمال الحوكمة الأكثر عمومية لدعم بناء قدرات المرشحات الطامحات والفائزات في الانتخابات. وفيما يلي شرح مفصل لكل درس من هذه الدروس.

1.2. النهج الشمولي للمساواة بين الجنسين في المساعدة الانتخابية

تشير عبارة المساعدة الانتخابية إلى المبادرات والأنشطة الرامية إلى تحسين نوعية العمليات الانتخابية والمؤسسات في البلدان الشريكة أو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. تشدد المساعدة الانتخابية على نقل المهارات المهنية والمعرفة التنفيذية إلى مختلف الشركاء في العملية الانتخابية وتعزيز قدراتهم ومؤسساتهم على المدى الطويل. وتشتمل المساعدة الفنية التي تقدمها الأمم المتحدة على المساعدة القانونية والتشغيلية واللوجيستية وتهدف إلى تطوير القوانين والعمليات والمؤسسات الانتخابية أو تحسينها، وغالباً ما تقدم الدعم لهيئة إدارة الانتخابات وهي الهيئة المسؤولة عن عنصر أو أكثر من عناصر الأعمال الانتخابية الأساسية.

تخضع المساعدة الانتخابية لإطار سياسات ينظم عملها ويضعه ويصدره ويوزعه منسق المساعدة الانتخابية بالأمم المتحدة ومساعد الأمين العام للشؤون السياسية. يرتكز إطار السياسات هذا على الإطار المعياري للأمم المتحدة الخاص بالحقوق السياسية والإنسانية ويحتوي على إرشادات تطبق على كافة الكيانات التابعة للأمم المتحدة والتي تقدم المساعدة الانتخابية. وقد تولت سياستان بوجه خاص –وهما توجيهات بشأن السياسة الخاصة بمبادئ وأنواع المساعدة الانتخابية للأمم المتحدة (2012) والمبادئ التوجيهية الخاصة بتقييم الأمم المتحدة للاحتياجات الانتخابية (2012)- مهمة تعريف مختلف أنواع المساعدة الانتخابية التي يمكن للأمم المتحدة أن تقدمها والشروط اللازم توفرها كي يتسنى للمكاتب القطرية العمل على المساعدة الانتخابية، بما في ذلك العمليات التي يوافق بموجبها المنسق على طلبات المساعدة الانتخابية وأية توصيات بتنفيذها. ولمزيد من الإرشادات في هذا الصدد، ينبغي الرجوع إلى إطار السياسات الخاص بالمساعدة الانتخابية.

منذ عام 2012، وفر هذا الإطار الوسائل التي يمكن بواسطتها أخذ قضايا المساواة بين الجنسين بعين الاعتبار في كافة نواحي المساعدة الانتخابية الفنية المقدمة من الأمم المتحدة. ومن أكثر الموضوعات التي تعمل عليها المكاتب القطرية التابعة للبرنامج الإنمائي في تقرير الجنسانية والمساعدة الانتخابية شيوعاً هي الحاجة إلى تهج شمولي والعمل على امتداد الدورة الانتخابية برمتها.

"لقد أبرزت التجارب السابقة أهمية اتباع نهج شمولي والعمل على الدورة الانتخابية بأكملها مع استهداف نطاق عريض من النساء الشريكات في العملية الانتخابية من مختلف المناطق اللبنانية. والجانب الأهم هو أن يكفل العمل الملكية الوطنية ونقل المعرفة والمهارات لإدارة الوزارة من أجل تنفيذ السياسات ذات الصلة بالقضايا الجنسانية ومختلف المنظمات النسائية، وذلك مع التأكد من وجود التعاون والتنسيق بين مختلف الشركاء في العملية الانتخابية حول ما يقومون به من أعمال".

المكتب القطري في لبنان

يتطرق هذا القسم للعناصر التي يمكن التعامل معها ضمن النهج الشمولي تجاه المساواة بين الجنسين في المساعدة الانتخابية:

- تسليط الضوء على الأطر المعيارية والولايات الخاصة بشمول المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
- تطبيق هذه الولايات في الواقع العملي.
- استخدام تقييم الاحتياجات وعملية صياغة المشروع.
- فهم خصوصية الظروف في الأوضاع التي تلي النزاعات والمراحل الانتقالية.
- دراسة عدد من التدخلات التي قد تكفل وفاء المساعدة الانتخابية باحتياجات النساء والرجال على حد سواء.

1.1.2. ولايات الأمم المتحدة المعززة للمساواة بين الجنسين في المساعدة الانتخابية

تستمد المشاركة الكاملة للمرأة في العمليات السياسية والانتخابية جذورها من مبادئ عدم التمييز وتمتُّع الرجال والنساء المتساوي بالحقوق السياسية التي كفلها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي تم تبنيه عام 1948. كما أن صكوكاً ومعاهدات أخرى، منها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966) واتفاقية الحقوق السياسية للمرأة (1952)، إلى جانب الاتفاقيات الإقليمية تؤكد كلها على ما جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتتوسع فيه وتنص صراحةً على وجوب التمتع بهذه الحقوق دون تمييز من أي نوع بما في ذلك التمييز على أساس الجنس أو النوع الجنساني.

تكفل المادة 7 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التي أُقرت عام 1979، "للمرأة، على قدم المساواة مع الرجل، الحق في [(أ)] التصويت في جميع الانتخابات والاستفتاءات العامة، والأهلية للانتخاب لجميع الهيئات التي ينتخب أعضاؤها بالاقتراع العام". بل إن هذه الاتفاقية تلزم الدول الأطراف في الاتفاقية باتخاذ "جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة". علاوة على ذلك، حث قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة رقم (E/RES/1990/15) وإعلان ومنهج عمل بيجين (1995) والاستنتاجات المتفق عليها للجنة وضع المرأة لعام 2006 (E/2006/27-E/CN.6/2006/15) وقرار الجمعية العامة رقم 66/130 (2001) الحكومات باستمرار على تطبيق إجراءات من شأنها إحداث زيادة جوهرية في أعداد النساء في المناصب العامة والاختصاصات التي تُملأ بالانتخاب أو التعيين على كافة المستويات وذلك بهدف تحقيق تمثيل متساوٍ للرجال والنساء، ولو عن طريق العمل الإيجابي إن لزم الأمر، في كافة المناصب الإدارية الحكومية والعامة.

تبذل الدول الأعضاء الداعمة جهوداً وطنية لضمان شمول العمليات السياسية للمرأة وتعزيز مشاركتها السياسية، وهذه الجهود تتصدر جدول أعمال منظومة الأمم المتحدة. إن الكيانات التابعة لهيئة الأمم المتحدة وموظفيها ملزمون باحترام الحقوق والمعايير التي نص عليها هذا الإطار المعياري والعمل على تقدمها. وفي عام 1997، تبنى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة استراتيجية "تعميم مراعاة المنظور الجنساني في كافة السياسات والبرامج في الأمم المتحدة" عن طريق "تقييم المضامين التي ينطوي عليها أي عمل يجري التخطيط له، بالنسبة للنساء والرجال، بما في ذلك السياسات أو البرامج في كافة المجالات وعلى كافة المستويات". وفي أكتوبر/ تشرين الأول من عام 2006، وافق مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق على سياسة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأكملها وذلك للمضي قُدماً نحو إنجاز أهداف المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في سياسات وبرامج الأمم المتحدة وتنفيذ الاستنتاجات المتفق عليها للمجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 1997/2. وتقول هذه السياسة إن صياغة "خطة عمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تشتمل على مؤشرات وجداول زمنية وتوزيع للمسؤوليات وآلياتٍ للمساءلة فضلاً عن الموارد، أمر أساسي لجعل استراتيجية تعميم مراعاة المنظور الجنساني قابلة للتنفيذ". وفي استجابة منه لهذه السياسة صادق مجلس الرؤساء التنفيذيين في أبريل/ نيسان 2012 على 'خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة'. كذلك، تتضمن استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساواة بين الجنسين للفترة 2014-2017 على أهداف مختصة جنسانياً فيما يتعلق بتعزيز المشاركة السياسية والانتخابية للمرأة. وتتوافق استراتيجية المساواة بين الجنسين مع الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة 2014-2017. وبهذا، سيتم قياس التقدم نحو تحقيق النتائج الإنمائية لاستراتيجية المساواة بين الجنسين إزاء النتائج والنواتج والمؤشرات ذات الصلة للخطة الاستراتيجية للبرنامج.

وفيما يلي قائمة التوجيهات الخاصة بالسياسات والمبادئ التوجيهية التي تبنتها مؤخراً منظومة الأمم المتحدة وتسترشد بها في عملها في مجال المساعدة الانتخابية:

- التوجيهات بشأن السياسة الخاصة بمبادئ وأنواع المساعدة الانتخابية للأمم المتحدة (2012) التي لا تقتصر على إلقاء الضوء على أهمية "مشاركة الجماعات المهمشة تقليدياً وتمثيلها لا سيما النساء والأقليات"، بل تقترح أيضاً أن تشتمل المساعدة –من بين أمور عدة- على إجراءات "خاصة بالفعاليات الانتخابية وإجراءات خاصة مؤقتة، وبرامج على المدى الطويل".

- المبادئ التوجيهية الخاصة بتقييم الأمم المتحدة للاحتياجات الانتخابية (2012)- وهي بمثابة الإطار الذي يحدد ما إذا كانت الأمم المتحدة ستقدم المساعدة الانتخابية وكيف ستقدمها. وينبغي أن تحتوي هذه التقييمات على تحليلات وتوصيات "تكفل تعميم مراعاة المنظور الجنساني في كافة أنشطة المساعدة الانتخابية وإعطاء الأولوية لتعزيز مشاركة المرأة وتمثيلها" (مثلاً: يتم استخدام قائمة مرجعية حول نوع الجنس لجمع البيانات التي ستسترشد بها التوصيات).

- التوجيهات بشأن سياسة تعزيز المشاركة الانتخابية والسياسية للمرأة من خلال المساعدة الانتخابية للأمم المتحدة (2013) التي تنطوي على استراتيجيات ونقاط تدخل واضحة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في المساعدة الانتخابية (راجع القسم 2-1-5 الذي يتحدث عن مجموعة التدخلات).[1]

ترسخ هذه المبادئ التوجيهية والوثائق المتعلقة بالسياسات، وبشكل يتفق مع الولايات الممنوحة على نطاق المنظومة الأممية بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني والتي أشرنا إليها أعلاه، المسؤوليات الواقعة على عاتق كيانات الأمم المتحدة المضطلعة في جهود المساعدة الانتخابية بما يضمن أن انهماكها مع الشركاء الوطنيين في العملية الانتخابية أو النظم الانتخابية يأخذ بعين الاعتبار منظور المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

2.1.2. تعميم مراعاة المنظور الجنساني في البرمجة الانتخابية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

تكشَّف الاستعراض العام لوثائق مشاريع نفذها البرنامج وتقارير من نحو 60 مكتباً قطرياً أُعدت في الفترة ما بين 2010 و2012 عن أنه لم يتم تطبيق تعميم مراعاة منظور المساواة بين الجنسين بشكل منهجي في مشاريع الانتخابات. معنى ذلك أنه لم يتم، في العادة، إيلاء اهتمام محدد لما إذا كانت المساعدة الانتخابية تسهم في تمكين المرأة بصورة منهجية أو للكيفية التي كانت يمكن لها أن تساعد بها في هذا المضمار. علاوة على ذلك، لم يشمل تصميم معظم المشاريع على أية نواتج صريحة تتعلق بالمساواة بين الجنسين على الرغم من احتمالية أن تصدر عن المساعدة نتائج تخدم المساواة. كانت الشواغل المتصلة بالمساواة بين الجنسين تُضاف في الغالب كإضافة لاحقة و/أو تتقوقع داخل برامج المساعدة الانتخابية؛ حيث كان يتم إضافة عنصر أو مشروع ثانوي بشأن مسألة المساواة بعد أن يكون قد تم الانتهاء من تصميم المشروع بأكمله، أو تعيين المسؤولية عن القضايا الجنسانية في نهاية نطاق اختصاصات المرء. ينبثق القلق بشأن عدم التفات البرمجة للاعتبارات الجنسانية عن كونها تعمل على إدامة اللامساواة القائمة وأنه قد يكون لها تأثير سلبي على مشاركة المرأة والمساواة على المدى الطويل.

[1] انظر أيضاً DPKO/DFS/DPA *Guidelines on enhancing the role of women in post-conflict electoral processes* [المبادئ التوجيهية بشأن تعزيز دور المرأة في العمليات الانتخابية بعد النزاعات] (2007) التي توضح على وجه التحديد ضرورة إدماج مراعاة المنظور الجنساني في المساعدة الانتخابية في الأوضاع التي تعقب انتهاء النزاعات.

بالمقابل، في أغلب الأحوال التي شهدت تطبيق مبدأ تعميم مراعاة المنظور الجنساني على نحو ممنهج في المساعدة الانتخابية، أُدرجت المساواة بين الجنسين بين الأهداف ذات الأولوية منذ أن استُهل العمل بالمشروع بما في ذلك أعمال صياغة المشروع وتصميمه. لقد أصبح هذا النوع من التدخلات ممكناً ضمن البرنامج الإنمائي نتيجة لتسخير العناصر والميزانية للأعمال ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين في البرنامج العالمي لدعم الدورة الانتخابية. وقد توصل التقييم المشترك للبرنامج الإنمائي بشأن مساهمة البرنامج في تعزيز النظم والعمليات الانتخابية إلى أن أكثر من 30 بالمائة من ميزانية البرمجة ذهبت لصالح التدخلات ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين عقب ميلاد البرنامج العالمي عام 2012. وبحلول أوائل عام 2013، أدرج أكثر من ثلث البرامج الانتخابية التي نفذها البرنامج الإنمائي –حسب تقديرات البرنامج العالمي لدعم الدورة الانتخابية- النتائج المرتبطة بالمساواة بين الجنسين في نواتج المشروع وسخر لذلك أنشطة متصلة بالشؤون الجنسانية أو نهجاً يعتمد مبدأ تعميم مراعاة المنظور الجنساني.

أدى وجود استشاري في الشؤون الجنسانية، أو استقاء المشورة من مصدر مختص في الشؤون الجنسانية، إلى تحقيق قدر أكبر من التنسيق والشمولية في تعميم مراعاة المنظور الجنساني في بعض البلدان (انظر القسم 2-2-1 للاطلاع على المزيد بشأن استشاريي الشؤون الجنسانية):

- ففي بوروندي، ترأس كبير استشاريي الشؤون الجنسانية في البرنامج الإنمائي جهود التحقق من تعميم مراعاة المنظور الجنساني على امتداد البرامج الانتخابية، متمتعاً بدعم قوي من قيادة المكتب القطري للبرنامج. وقد أدى ذلك إلى تنفيذ أنشطة حقيقية للنساء قدمت لهن مساعدة هادفة في الوقت المناسب خلال مراحل محورية من العملية منها مثلاً أثناء حشد التأييد لاتخاذ إجراءات خاصة مؤقتة أو عندما خشيت النساء أن يعاود البلد السقوط في فخ العنف وسط مقاطعة للانتخابات.
- بنفس الطريقة، حظي مستشارو الشؤون الجنسانية في فريق المساعدة الانتخابية التابع للبرنامج في نيبال وتونس بفرصة عظيمة لدعم الطاقم الوطني للعاملين في الانتخابات وعمل مباشرة على تقديم المساعدة لهيئة إدارة الانتخابات مما منح الفريق دفعة أقوى على طريق تعزيز جهود تعميم مراعاة المنظور الجنساني.

وأكدت الفرق القطرية للبرنامج في كل من جزر القمر وإثيوبيا وزمبابوي على أهمية تمويل المشاريع ذات الصلة على امتداد الدورة الانتخابية؛ فغالباً ما تصل أموال المانحين متأخرة، أي قبيل الحدث الانتخابي الرئيسي، ألا وهو عملية الانتخاب. وبما أن مستوى الانشغال خلال هذه الفترة يكون استثنائياً، تتم عمليات تعميم مراعاة المنظور الجنساني والتدخلات الموجهة جنسانياً ضمن ترتيب طارئ وخاص وبالتالي قد يكون لها أثر معاكس للمتوقع من انخراط النساء في العملية الانتخابية.

"ينتهج الدعم المقدم إلى لجنة الوطنية للانتخابات في إثيوبيا نهج الدورة الانتخابية بهدف تزويدها ببرنامج شامل وطويل الأمد لتنمية القدرات. غير أن البدء بتنفيذ البرنامج لم ينطلق إلا قبل بضعة أشهر من موعد الانتخابات العامة. وبالتالي، أصبح التزام اللجنة بشأن قضايا تتعلق بالجنسين يشكل تحدياً لأنها كانت منهمكة تماماً في التحضيرات اللوجيستية وتقديم مختلف أنواع التدريب. وبذلك فإن التأكيد على القضايا الجنسانية وإيلاءها الاهتمام الخاص لم يتم بطريقة ممنهجة. لذلك ينبغي أن تهدف البرمجة اللاحقة إلى إدماج المسائل الجنسانية على نحو فعال في كافة برامج المساعدة الانتخابية. تتهيأ فرص العمل الممنهج بوجه خاص في الفترة الواقعة ما بين الدورات الانتخابية حيث لا تكون هيئات إدارة الانتخابات منشغلة تماماً في إدارة الانتخابات".

المكتب القطري في إثيوبيا

لا تزال ولايات تعميم مراعاة المنظور الجنساني وإعطاء أولوية للمساواة بين الجنسين في المساعدة الانتخابية الواردة من منظومة الأمم المتحدة، ككل، حديثة العهد نسبياً. وعلى الرغم من ذلك، يمكن –على صعيد العمل على تحقيق هدف المشاركة سياسية للمرأة مساوية للرجل- التعهد بالتزامات أكبر عند تنفيذ استراتيجية تعميم مراعاة المنظور الجنساني في كافة أعمال البرنامج الإنمائي في مجال المساعدة الانتخابية وفي كافة مراحل الدورة الانتخابية. يجب أن تكون المساواة بين الجنسين أحد الأهداف المعلنة منذ البداية الأولى لمشاريع المساعدة الانتخابية، بما في ذلك صياغة وتصميم تلك المشاريع.

تحقق البرامج أعلى مستويات الفعالية عندما تتصدى للقضايا الجنسانية منذ انطلاقتها الأولى وخلال مرحلة تقييم الاحتياجات وصياغة البرامج، وعندما تتبنى نهج الدورة الانتخابية في تخطيط تدخلات البرنامج، وتدمج الاعتبارات الجنسانية في كافة المراحل والهياكل، وتخصص ميزانية لأعمال تعميم مراعاة المنظور الجنساني.

3.1.2. تقييم الاحتياجات وصياغة المشاريع

يتضح من خلال ما تم إعداده من تقييمات واستعراضات مكتبية ودراسة لحالات إفرادية قطرية لأغراض هذا التقرير أنه يتوجب إدراج الشواغل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين كمعايير قياسية منذ بداية العملية كي يتسنى التعامل معها في المساعدة الانتخابية. وتمثل بعثة تقييم الاحتياجات فرصة سانحة ومحددة تماماً للقيام بذلك. منذ أواسط عام 2012، ساعدت المبادئ التوجيهية المتعلقة بتقييمات الأمم المتحدة للاحتياجات الانتخابية على التأكد من تطبيق التحليل الجنساني على تصاميم مشاريع البرنامج الإنمائي. وانسجاماً مع تقرير الأمين العام لعام 2010 حول مشاركة المرأة وبناء السلام وتقرير عام 2013 حول التدابير المتخذة على صعيد تعزيز مكانة المرأة ومشاركتها السياسية، ينبغي على تقييمات الاحتياجات الانتخابية أن تحدد المجالات التي يمكن للمساعدة الانتخابية فيها تعزيز المساواة بين الجنسين ويشمل ذلك –دون أن يقتصر على- تقييم للقيمة المحتملة لتبني تدابير خاصة مؤقتة مختلفة.

تتطلب تقييمات الاحتياجات الانتخابية إجراء مشاورات مع مجموعة واسعة من الشركاء في العملية الانتخابية، بمن فيهم الحكومات والمشرعين وخبراء الانتخابات والأحزاب السياسية وخبراء الشؤون الجنسانية والمنظمات النسائية على الأرض، بهدف الخروج بتوصيات محددة بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتعزيز مكانة ومشاركة النساء وغيرهن من الجماعات الأخرى. تشتمل التوجيهات الخاصة بتقييم الاحتياجات الانتخابية على قائمة تدقيق مرجعية شاملة للمساعدة الانتخابية يجب على فريق التقييم استخدامها –بالإضافة إلى التشاور على نطاق واسع- للتأكد من أن التعامل مع الشواغل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين جارٍ على امتداد العملية الانتخابية وكذلك لتوجيه عملية صياغة التوصيات. وعلى الرغم من أن كثيراً من التقارير يقيِّم إمكانية تطبيق تدابير خاصة مؤقتة ويتقدم بتوصيات بشأن هذه التدابير، إلا أن كل التقارير تقريباً تتقدم بتوصيات حول ضرورة تعزيز مشاركة المرأة وتمثيلها بصورة أكثر عمومية وإدماج مراعاة الاعتبارات الجنسانية في كافة جوانب المساعدة الانتخابية. طبقاً للمبادئ التوجيهية لتقييمات الأمم المتحدة للاحتياجات الانتخابية، تُترك الحيثيات التنفيذية لمنفذي المساعدة على الأرض.[2]

[2] تظهر تحليلات شعبة المساعدة الانتخابية لتقارير بعثات تقييم الاحتياجات الانتخابية لعام 2012 أن كل التقارير اشتملت على تحليلات وتوصيات تتعلق بالقضايا الجنسانية، كما أنها تقدمت بتوصيات محددة بشأن حصص النظم الانتخابية، والتدابير الخاصة المؤقتة في 70 بالمائة من الحالات (8 من 12).

يتطلب الدعم الشامل للمشاركة الانتخابية للمرأة الإقرار بمجموعة العقبات التي تقف في طريقها على امتداد الدورة الانتخابية برمتها وإيجاد على الحلول للتغلب على تلك العقبات. حال الانتهاء من تقييم الاحتياجات لهذه العقبات، ينبغي للبرنامج الإنمائي عند تصميم المشروع أن يحدد الخيارات المناسبة للبرمجة بما في ذلك تعميم مراعاة المنظور الجنساني والتدخلات الموجهة جنسانياً.

4.1.2. إدماج المساواة بين الجنسين في أوضاع ما بعد النزاعات والأوضاع الانتقالية

تتيح أوضاع ما بعد النزاعات والأوضاع الانتقالية، والإصلاحات المؤسساتية التي تتم في هذه السياقات، الفرصة لإدماج اعتبارات المساواة بين الجنسين وتبني التدابير الخاصة لدعم مشاركة النساء وتبوئهن المناصب القيادية أسوة بالرجال. وتلعب الاستجابة السريعة والتمويل في الوقت المناسب من طرف مزودي المساعدة، كإدارة عمليات حفظ السلام بالأمم المتحدة/ إدارة الدعم الميداني، دوراً حاسماً في انتهاز هذه الفرص التي تتأثر تماماً بعنصر الزمن. وإذا ما ضاعت مثل هذه الفرص، فقد تصبح العقبات التي تعترض سبيل مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل وتبوئها مناصب قيادية أشد قوة أو أن عقبات جديدة قد تنشأ.

وقد تشكل هذه الأوضاع الانتقالية بيئات سياسية شديدة التوتر بالنسبة للنساء والرجال فيما استُخدمت أحياناً طبيعة التدخلات الحساسة لعنصر الزمن كمبرر لمحدودية تركيز تلك الأوضاع على مشاركة المرأة. وقد لا يتم أخذ المساواة بين الجنسين بعين الاعتبار أو إعطاؤها أولوية في الاستجابات البرامجية بناءً على فرضية أن ذلك قد 'يصرف الانتباه' عن القضايا 'الملحة' المطروحة. وبصرف النظر عن هذه المواقف، فإن قرار الجمعية العام للأمم المتحدة بشأن المرأة والمشاركة السياسية "يؤكد على الأهمية الجوهرية للمشاركة السياسية للمرأة في كافة السياقات، بما في ذلك في أوقات السلم والنزاع وفي كافة مراحل الانتقال السياسي، ويساوره القلق لأنه لا يزال هناك كثير من العقبات التي تحول دون مشاركة المرأة في الحياة السياسية على قدم المساواة مع الرجال، ولافتاً الانتباه في هذا الصدد إلى الفرصة الفريدة التي تتيحها الأوضاع السياسية الانتقالية لمواجهة مثل هذه العقبات".

من خلال هذه الولاية، يجب بذل جهود أكبر للتأكد من أن المساواة بين الجنسين لها أولوية في التدخلات التي تنفذها منظمات دولية وفي برامج المساعدة الانتخابية وعمليات الإصلاح الانتخابي التي تتولاها هيئات إدارة الانتخابات وغيرها من الشركاء السياسيين في العملية الانتخابية في المراحل الانتقالية تلك. وقد يؤثر الإخفاق في التأكد من ذلك تأثيراً كبيراً على العمليات السياسية والانتخابية لسنوات.

أما بالنسبة لمزودي المساعدة الدوليين، فإنه يمكن لتوفير الأموال بسرعة أن يصوغ الوضع السياسي بالنسبة للمرأة ويسهم في بناء قدرة المرأة على المشاركة وحشد التأييد في مثل هذه البيئة. وقد وضعت كيانات تابعة للأمم المتحدة أيضاً مبادئ توجيهية مفيدة في تعزيز مشاركة المرأة في العمليات الانتخابية في الأوضاع التي تلي النزاعات. ففي نهاية النزاع الذي كان قائماً في بوروندي عام 2005، على سبيل المثال، استطاعت النساء الضغط من أجل تلبية مطالبهن في الاتفاق النهائي للسلام والدستور الجديد، بما في ذلك تبني تدابير خاصة مؤقتة. وبعد مساعدة مبدئية من إدارة عمليات حفظ السلام أعقبها دعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبعض الشركاء، عملت فقرة دستورية تكفل تمثيلاً للمرأة في البرلمان بنسبة 30 بالمائة على تمهيد الطريق أمام مكاسب مهمة حققتها المرأة في انتخابات عام 2008 و2010.

تتيح أوضاع ما بعد النزاع والأوضاع الانتقالية فرصاً فريدة لإحداث تغيير جوهري وسريع وهي بالتالي تتطلب التزاماً قوياً لضمان إعطاء الأولوية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة منذ بداية التدخل.

5.1.2. النطاق الواسع للتدخلات

يجب أن تركز المساعدة التي تهدف إلى تعزيز مشاركة المرأة في الانتخابات على الأدوار المختلفة التي تتولاها، بما في ذلك دورها كناخبة ومرشحة وموظفة انتخابات ومسؤولة منتخبة، وعلى القوانين والسياسات والإجراءات التي تؤثر على مشاركتها بالإضافة إلى المواقف الداخلية والممارسات التي تدعم وتعزز التمييز والتنميط القائمين على نوع الجنس. على سبيل المثال، عند القيام بجهود لدعم هيئات إدارة الانتخابات كي توفر للمرأة إمكانية أكبر للتسجيل كمرشحة انتخابية ودعم ومؤسسات الإعلام كي تتيح للمرأة ظهوراً الحملة، يجب أن تحدث هذه الجهود بالتزام مع الأنشطة الرامية إلى بناء قدرات المرشحات النساء. يجب أن تكون البرمجة وثيقة الصلة بالسياقات والهياكل والظروف المحلية، وفقاً لمتطلبات الإطار التنظيمي للمساعدة الانتخابية التي تقدمها الأمم المتحدة. وينبغي تقديم الدعم على امتداد الدورة الانتخابية وليس على فترات منفصلة مع اقتراب موعد الانتخابات.

وقد يكون تقييم الاحتياجات الانتخابية قادراً على إيجاد ودراسة الحلول البرامجية التي قد تقع خارج نطاق المساعدة الانتخابية كما صاغتها الأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال، قد يكون من الملائم دعم وصول المرأة للمواقع القيادية ليس كمرشحة فقط، بل ولأدوار انتخابية مختلفة أيضاً ومنها دورها في هيئات إدارة الانتخابات ومنظمات المجتمع المدني والإعلام. يمكن للاستجابات المرنة والشاملة لمختلف القطاعات أن تتصدى لقضايا المشاركة والقيادة السياسية للمرأة في سياقات أوسع وأن تتمخض عن نتائج أكثر استهدافاً وفعالية في البرمجة.

تشير الدروس المستفادة إلى أن دعم القدرات القيادية للمرأة، والاستثمار في الحركات النسائية الناشئة أو الصاعدة يرسي الأسس لتحقيق تقدم دائم ومستدام. إن من شأن البرمجة الاستراتيجية التي تعزز من القدرات الفردية للنساء وقدرة الجماعات والمؤسسات المدنية أن تتمخض عن تولي أعداد أكبر من النساء للمناصب وممارستهن لتأثير أكبر في السياسة الانتخابية.

يسمح ابتكار برامج مساعدة طويلة الأمد ومجموعة من التدخلات المستهدفة للمرشحات والناخبين وهيئات إدارة الانتخابات بتقديم دعم أكبر والتصدي للعقبات الهيكلية التي تقف حائلاً أمام المشاركة الانتخابية للمرأة.

2.2. التعاون من أجل المساواة بين الجنسين في المساعدة الانتخابية

ثمة طرق مختلفة للتأكد من إدماج منظور المساواة بين الجنسين في المساعدة الانتخابية، ومنه (أ) إدماج مبدأ تعميم مراعاة المنظور الجنساني على امتداد المشروع حيث يأخذ كل عنصر من عناصر المشروع باعتباره التأثيرات التفاضلية على النساء والرجال، و(ب) إدماج تدخلات مختصة جنسانياً أو موجهة جنسانياً للتعامل مع مجالات محددة، ومنها التدخل من خلال إجراءات العمل الإيجابي. وغالباً ما تنطوي الاستراتيجية الناجحة للمساواة بين الجنسين على مزيج من الطريقتين.

يعرض هذا القسم للاستراتيجيات الناجحة التي تم بواسطتها إدماج مراعاة المنظور الجنساني في برامج المساعدة الانتخابية. وقد حدد البحث الذي أُجري لأغراض هذه الدراسة أربعة جوانب تتصل بتعزيز المساواة بين الجنسين في المساعدة الانتخابية، وهي:

- فهم تعميم مراعاة المنظور الجنساني والتدخلات الموجهة جنسانياً.
- الحصول على النصح من الاستشاريين في الشؤون الجنسانية.
- العثور على دعم كافٍ وفعال من المانحين وتخصيص هذا الدعم.
- التعاون مع كيانات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى.

1.2.2. فهم استراتيجية تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتطبيقها

عرّفت الاستنتاجات المتفق عليها للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، 1997/2، تعميم مراعاة المنظور الجنساني بأنه "عملية تقييم الآثار التي ستقع على النساء والرجال جراء أي عمل يُخطط للقيام به سواء أكان تشريعاً أم سياسات أم برامج في جميع المجالات وعلى جميع المستويات. وهو استراتيجية ترمي إلى جعل شواغل وتجارب النساء والرجال بعداً متمماً للأبعاد الداخلة في تصميم السياسات والبرامج وتنفيذها مراقبتها وتقييمها في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والمجتمعية بحيث تعود بالنفع على النساء والرجال على قدم المساواة وتضع حداً لتكريس انعدام المساواة. إن الهدف النهائي من تعميم مراعاة المنظور الجنساني هو تحقيق المساواة بين الجنسين".

غالباً ما يُساء فهم هذه الاصطلاح في المنظمات الدولية وبالتالي يميل الناس إلى تطبيقه على نحو تعوزه الدقة. فقد يتم تحليل هيئة لإدارة الانتخابات، على سبيل المثال، بحسب عدد النساء والرجال العاملين فيها. ففي الوقت الذي يعد فيه التمثيل المتكافئ للرجال والنساء مهماً، إلا أن النظر فقط إلى الأرقام العامة وتواجد المرأة قد يخفي الطرق المتعددة والممنهجة التي يتخذها بقاء مكانة المرأة متدنية على المستوى العام وعلى مستوى السياسة الانتخابية. وقد يكون تمثيل المرأة زائداً عن الحد في المناصب غير مدفوعة الأجر والتي يستغرق العمل بها وقتاً طويلاً في الهياكل المحلية لهيئة إدارة الانتخابات، فيما يكون تمثيلها دون المستوى المناسب في المناصب المؤثرة والمشاركة في صنع القرار المركزي. إن من شأن تطبيق نهج التمثيل المتكافئ بدلاً من تعميم مراعاة المنظور الجنساني بالنظر فقط إلى الأرقام أن يكرس عدم المساواة بين الجنسين في واقع الأمر لأن ذلك قد يبدو وكأنه لا وجود للامساواة بين الجنسين في أجهزة الهيئة أو أنه قد تم التعامل معها.

- لم يتم في بوليفيا تبني تعميم مراعاة المنظور الجنساني كعملية من ضمن برمجة الانتخابات في البرنامج الإنمائي. وقد تصدى المكتب القطري التابع للبرنامج الإنمائي في بوليفيا للمساواة بين الجنسين في الأحزاب السياسية في إطار البرمجة الجارية، إلا أنه لم يقم بشكل ممنهج بتطبيق جهود المساعدة الانتخابية من خلال النظر إليها عبر عدسة النوع الاجتماعي. وقد وجد الدعم الذي قدمه البرنامج الإنمائي مؤخراً لمحكمة الشؤون الانتخابية البوليفية أن مفهوم تعميم مراعاة المنظور الجنساني لم يُفهم فهماً جيداً.

وعند سؤال استطلاع البرنامج الإنمائي المكاتب القطرية عن الطريقة التي كانت ينفذ بها تعميم مراعاة المنظور الجنساني، أجاب 32 من أصل 51 مكتباً عن هذا السؤال مشيرين إلى أنه تم تطبيق تعميم مراعاة المنظور الجنساني عن طريق تتبع مشاركة المرأة في الدورات التدريبية وحلقات العمل (68.8 بالمائة)، و/أو جمع وتحليل البيانات المصنفة حسب نوع الجنس (56.3 بالمائة)، و/أو تحليل الميزانية من منظور جنساني (18.8 بالمائة).

انبثقت أكثر حالات تعميم مراعاة المنظور الجنساني نجاحاً عن التعاون بين مشاريع الدعم

ما الذي تم فعله لتعميم مراعاة المنظور الجنساني؟	العدد	٪
تتبع مشاركة المرأة في الدورات التدريبية وحلقات العمل	22	68.8
تصنيف البيانات حسب نوع الجنس	18	56.3
تحليل الميزانية من منظور جنساني	6	18.8
غير ذلك	6	18.8

المصدر: استطلاع البرنامج الإنمائي حول تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتمكين المرأة في العمليات الانتخابية

الانتخابي (أو الدعم المقدم للمؤسسات السياسية) ومنسقي الشؤون الجنسانية في المنظمات الدولية. ففي قيرغيزستان، عزا مندوبو المنظمات الدولية الفضل في التغيرات الجوهرية التي طرأت على تفكيرهم وقدرتهم على تعميم مراعاة المنظور الجنساني في أعمالهم إلى التدريب الداخلي الخاص بالتوعية بالشؤون الجنسانية في منظمتهم. كذلك كان للتعاون بين الفريق المعني بالشؤون الجنسانية التابع للبرنامج الإنمائي ومشروع المساعدة الانتخابية ومشروع الإطار القانوني الجديد تأثير إيجابي أيضاً.

تنضوي التدخلات المستهدفة المختصة جنسانياً تحت لواء النهج ثنائي المحاور الذي ينتهجه البرنامج الإنمائي تجاه تعميم مراعاة المنظور الجنساني. لم تبدأ الأمثلة على الأنشطة المختصة جنسانياً في برامج المساعدة الانتخابية تبرز إلا في السنوات الثلاث إلى الخمس الأخيرة. وقد وجدت الدراسة الاستقصائية التي أجراها البرنامجال الإنمائي أن البرامج التي تعتمد أنشطة موجهة للمساواة بين الجنسين اشتملت على تدريب للمرشحات (50 بالمائة)، حيث قدمت خدمات التربية المدنية وتثقيف الناخبين للنساء (47.8 بالمائة) وللقيادات النسائية (34.8 بالمائة) وقدمت الدعم للأحزاب السياسية لتعزيز مكانة المرشحات النسائيات (34.8 بالمائة).

يتجلى عدم فهم تعميم مراعاة المنظور الجنساني كمفهوم أو استراتيجية، على نطاق واسع، من خلال قراءته باستمرار من خلال التمثيل العددي للمرأة في المشاريع أو الأنشطة أو الهياكل. لذلك، يحتاج تعميم مراعاة المنظور الجنساني إلى تقييم دقيق للأثر التفاضلي للسياسات والبنى والعمليات على النساء والرجال ولأية مصادر محتملة للتمييز. بالإضافة إلى ذلك، تسعى التدخلات الموجهة جنسانياً إلى معالجة التمييز السابق عن طريق تعزيز فرص المرأة عبر أنشطة ومشاريع وبرامج محددة.

من ناحية أخرى، يشكل التطبيق غير المتسق لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في تصميم المساعدة الانتخابية وبرمجتها مصدراً آخر للقلق. فعلى الرغم من تبني سياسات مختلفة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني بشأن برمجة المساعدة الانتخابية ومشاريعها، وعلى الرغم من استراتيجية المساواة بين الجنسين العامة للفترة 2014-2017 التي يتبناها البرنامج الإنمائي والتي تبين بوضوح نهج البرنامج تجاه تعميم مراعاة المنظور الجنساني، إلا أن ذلك لم يُترجم بعد إلى عملية تعميمية متساوقة تشمل كل جوانب برمجة المساعدة الانتخابية في البرنامج.

التدخلات الموجهة جنسانياً	العدد	٪
تدريب المرشحات	23	50.0
خدمات التربية المدنية وتثقيف الناخبين للنساء	22	47.8
الدعم للأحزاب السياسية لتعزيز مكانة النساء كمرشحات	16	34.8
خدمات التربية المدنية وتثقيف الناخبين للقيادات النسائية	16	34.8
دعم هيئات إدارة الانتخابات في تعميم مراعاة المنظور الجنساني	11	23.9
تسجيل الناخبين للنساء	11	23.9
تدريب على المنصب/ إعداد المرشحات لتولي المنصب	10	21.7
غير ذلك	4	8.7

المصدر: استطلاع البرنامج الإنمائي حول تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتمكين المرأة في العمليات الانتخابية

لقد كشفت الاستقصاءات ودراسات الحالات الإفرادية أنه ليس لدى الموظفين والمستشارين في الغالب فهم كامل لتعميم مراعاة المنظور الجنساني كمفهوم، ناهيك عن فهمه كمنهج في البرمجة. علاوة على ذلك، يتفاوت مستوى الالتزام بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في صفوف كبار الموظفين. ولم يتم استغلال الموارد في تكوين، أو تيسير اكتساب، المعرفة الفنية والقدرات اللازمة لتطبيق الاستراتيجية بشكل شامل. أدى ذلك إلى وجود فجوة بين المتطلبات التنظيمية الخاصة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني بصورة ممنهجة وقدرة كل الموظفين على تلبية تلك المتطلبات. تُترك المسؤولية عن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الغالب بيد قلة من الموظفين الفرادى بدلاً من منح الفرصة لجميع الموظفين للتعلم وتطبيق الاستراتيجية في مجالات خبراتهم. وقد أثر ذلك أيضاً على الشركاء أو متلقي المنح من مزودي المساعدة الدوليين، حيث خبِرت قلة منهم بالكامل معنى وأثر تعميم مراعاة المنظور الجنساني كأداة مفاهيمية ومنهجية ومع ذلك يُتوقع منهم إدماجه في أعمالهم.

تتجلى هذه الفجوة بشكل خاص بين كبار المستشارين التقنيين لشؤون الانتخابات. وعادة ما يمتلك هؤلاء مستوى عالٍ من الخبرة في العمليات الانتخابية و/أو إدارة مشاريع دعم الانتخابات، غير أن إدماج منظور المساواة بين الجنسين في هذا المجال شأن جديد عليهم. لم يتسنى لبعض هؤلاء المستشارين بعد فهم الولاية الخاصة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني أو قيمتها وغايتها العظيمين. وأظهرت دراسات الحالات الإفرادية مستويات متفاوتة من الوعي في هذا الصدد. فقد أشار أحد هؤلاء المستشارين إلى أن خبراء الانتخابات لم يدمجوا، من تلقاء أنفسهم، التحليل الجنساني في أعمالهم خلال الفترة الماضية التي تزيد عن 20 عاماً. وأقر مستشار آخر بأنه على الرغم من أن لا حاجة لأن يكون كبار المستشارين التقنيين أنفسهم خبراء في الشؤون الجنسانية إلا أن الأمر يعتمد عليهم في تحديد مجالات العمل واستقدام خبراء في تلك المجالات لضمان إدماج المنظور الجنساني في البرمجة الانتخابية. إن من شأن التأكد من تلقي هؤلاء المستشارين، وكل العاملين الانتخابيين في الواقع، تدريباً في مجال التوعية بالشؤون الجنسانية أن يساعد في الحد من حدة المخاوف وحالات سوء التفاهم.

قد تعمل التدخلات الموجهة جنسانياً على تعزيز المشاركة الانتخابية للمرأة، لكنها قد لا تكون كافية وحدها. ينتهج البرنامج الإنمائي نهجاً ثنائي المحور في تعميم مراعاة المنظور الجنساني: فهو يدعم تمكين المرأة والفتاة من خلال التدخلات المختصة جنسانياً ويتصدى كذلك للشواغل الجنسانية في تطوير كافة السياسات والبرامج وتخطيطها وتنفيذها وتقييمها.

"كي يكون تعميم مراعاة المنظور الجنساني فعالاً تماماً، يجب أن تكون الموارد والمستشارين التقنيين حاضرين في مرحلة ما قبل الانتخابات من الدورة الانتخابية. سيسمح ذلك باشتمال الهياكل والتخطيط الاستراتيجي وتخطيط العمليات على عناصر جنسانية عند تأسيسها وأن يتم تضمينها في الوثائق الإطارية. إن تطبيق الشيء ذاته أثناء مرحلة الانتخابات فقط سيعني حتماً تنحية العناصر الجنسانية جانباً بسبب ضغوطات العملية".

المكتب القطري في أفغانستان

2.2.2. الحصول على المشورة الصحيحة: دور مستشاري الشؤون الجنسانية

من الاستراتيجيات المهمة التي اتُبعت في مكافحة سوء فهم وسوء تطبيق تعميم مراعاة المنظور الجنساني توفير مستشارين في الشؤون الجنسانية أثناء مختلف مراحل عملية المساعدة الانتخابية. ونظراً لتزايد شعبية سياسات تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتزايد تبنيها من قبل المنظمات الدولية، يتزايد توظيف خبراء في الشؤون الجنسانية لتوفير هذا النوع من المهارات في المشاريع الانتخابية.

ويحتل البرنامج الإنمائي موقع الصدارة في هذا المضمار وخاصة من خلال مشروعه العالمي لدعم الدورة الانتخابية، الذي يشتمل على تعميم مراعاة المنظور الجنساني كواحد من المجالات الأربعة ذات الأولوية. وكما أوضح تقييم البرنامج الإنمائي لبرنامجه للمساعدة الانتخابية، قدم البرنامج العالمي لدعم الدورة الانتخابية التابع للبرنامج الإنمائي آلية تعمل على تعزيز مكانة المرأة على امتداد الدورة الانتخابية على نحو أكثر منهجية. وقد استحدثت هذه الآلية نموذجاً قوياً للتعاون بين مستشارها العالمي ومجموعة الحوكمة الديمقراطية والفريق المعني بالشؤون الجنسانية في البرنامج الإنمائي سواء في المقر الرئيسي أم في الميدان. لقد ساعدت هذه الشراكة البرنامج الإنمائي على تدعيم خبراته الفنية الداخلية في مجال المساعدة الانتخابية والمساواة بين الجنسين بصورة فعالة.

أدى تنامي القدرة الداخلية للبرنامج الإنمائي وتركيزه على أهمية المساواة بين الجنسين كهدف بحد ذاته وكمحرك للتنمية إلى اكتساب عملية تعميم مراعاة المنظور الجنساني أولوية كبرى عند المكاتب القطرية. لقد توصلت دراسة البرنامج الإنمائي حول تأثير المساعدة الانتخابية على الأمد الطويل إلى أن وجود مستشارين في المسائل الجنسانية كان له فائدة استثنائية على صعيد ابتكار مؤشرات مناسبة وفعالة لقياس مدى التقدم على مستوى الأنشطة ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين وتدريب الموظفين الوطنيين والدوليين على المساواة بين الجنسين. وقد ساعد هؤلاء المستشارون أيضاً، في بعض المناسبات، في صياغة نطاق الصلاحيات الخاص بتوظيف كبار المستشارين التقنيين.

لقد سمح وجود مستشاري المسائل الجنسانية، كموظفين ضمن فريق المساعدة الانتخابية، باتباع نهج أكثر تكاملاً تجاه تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الانتخابات. كما ساعد وجود موظفين متفرغين بوسعهم العمل مباشرة مع هيئات إدارة الانتخابات المؤسسات على إدراك الأبعاد الجنسانية لعملها والتعامل معها على نحو أكثر شمولية ومنهجية. وساعد ذلك أيضاً على تعميق فهم المكاتب القطرية التابعة للبرنامج الإنمائي لتعميم مراعاة المنظور الجنساني عن طريق امتلاكها لموظفين مخصصين لهذا الغرض نقلوا إلى الآخرين علمهم ومهاراتهم.

توجد طرق عدة لاستخدام خبراء في المسائل الجنسانية، حيث لجأ بعض مزودي المساعدة الدوليين إلى استخدام مستشارين ومنسقين للمسائل الجنسانية -وهؤلاء يقومون أيضاً بمسؤوليات أخرى في الغالب إلى جانب كونهم استشاريين- بهدف تطوير قدرات طاقم العاملين لديهم ولدى شركائهم. يتزايد اعتماد المنظمات الدولية على استشاريين متخصصين وهم أناس يتواجدون داخل البلد لوقت أقل وينخرطون في العملية بدرجة أقل عموماً. ويبدو أن لمستشاري المسائل الجنسانية لشؤون الانتخابات المتفرغين – على ندرتهم النسبية- الأثر الأبعد على نواتج تعميم مراعاة المنظور الجنساني والمساواة بين الجنسين في مجال المساعدة الانتخابية.

من الواضح أن استحداث منصب مستشار في المسائل الجنسانية قد ساعد بعض المكاتب القطرية على الارتقاء بأعمالها في مجال البرمجة المراعية للاعتبارات الجنسانية. لقد أثبت إشراك

مستشار متفرغ في مجال المسائل الجنسانية في العملية أنه نهج أكثر فعالية من النموذج الذي يعتمد منسقاً للمسائل الجنسانية حيث توكل لأحد الموظفين، دون آخرين، مسؤوليات برمجة عديمة الصلة. أتاح وجود مستشار متفرغ في المسائل الجنسانية المجال لتقديم الإرشاد والمساعدة الفنية في الفترة التي تسبق الانتخابات، وهو ما يُنظر إليه على أنه دعم قيّم للغاية لهيئات إدارة الانتخابات، التي لم يكن أغلبها قادراً على أخذ قضايا الجنسين بعين الاعتبار بصورة ممنهجة في استراتيجياتها طويلة الأمد. لقد كان لإتاحة المجال لتوفير النصح الدائم والدعم المتخصص في تخطيط العمليات تأثير ظاهر على مختلف جوانب عمل هيئات إدارة الانتخابات. وقد كان النجاح حليف الحالات التالية:

- بوروندي: حيث يمكن بوضوح أن يعزا إلى مستشار المسائل الجنسانية طيف واسع من أعمال البرمجة ذات الصلة بالجوانب الجنسانية والتقدم المهم الذي تحقق على صعيد المشاركة الانتخابية للمرأة.
- نيبال: حيث أجرى مشروع البرنامج الإنمائي للدعم الانتخابي تحليلاً للجنة الانتخابات النيبالية ووفر مستشاراً في المسائل الجنسانية لدعم اللجنة في تنفيذ التوصيات ذات الصلة بالقضايا الجنسانية. كذلك عملت المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية والبرنامج الإنمائي مع لجنة الانتخابات النيبالية على استحداث مواد دعوة وكسب تأييد مراعية للاعتبارات الجنسانية. وعلى أساس الولاية الممنوحة لبعثة الأمم المتحدة في نيبال، عيّنت البعثة عام 2007 مستشاراً للمسائل الجنسانية بدعم موضوعي وفني من الفريق المعني بالشؤون الجنسانية التابع لإدارة عمليات حفظ السلام، وذلك بهدف إضفاء منظور جنساني على عمل البعثة إزاء إشراك المرأة في العملية السياسية وخاصة فيما يتعلق بالتشجيع على تخصيص حصة انتخابية للمرأة بنسبة 33 بالمائة.
- تونس: حيث أسهم مستشار البرنامج للمسائل الجنسانية في تعريف قيادة هيئة إدارة الانتخابات هناك بصورة أعمق بمختلف العمليات الانتخابية، وتلقي الدعم الفني، وصياغة النصوص القانونية مع أخذ الأبعاد الجنسانية بالاعتبار في كل نشاط من هذه الأنشطة. وقد مكّن ذلك الخبراء من تعديل القانون الانتخابي بحيث يتم تقديم الدعم للنساء الأميات أثناء التصويت والتأكد من عدم استغلال أصواتهن. كما أن وجود هذا المستشار لخدمة هيئة إدارة الانتخابات مكّن البرنامج الإنمائي من تزويد مفوضية الانتخابات بالإرشادات والنصح الفني حول تثقيف الناخبين فيما يتعلق بمراعاة الاعتبارات الجنسانية. وفي هذا الإطار، استعرضت هيئة إدارة الانتخابات، خلال اجتماع نظمته منظمات غير حكومية، محتويات مواد تثقيف الناخبين –ملصقات وكتيبات- لضمان أنها تعي الجوانب المتعلقة بالجنسانية.

ومن الجوانب المهمة وجوب عدم حصر مسؤولية مستشاري المسائل الجنسانية المتفرغين بمهمة وحيدة هي تعميم مراعاة المنظور الجنساني. ففي تونس، على سبيل المثال، قد يكون إرسال البرنامج الإنمائي لمستشار في المسائل الجنسانية قد نتج عنه قيام شركاء دوليين آخرين، على نحو فيه مفارقة، برفع صفة الأولوية عن المساواة بين الجنسين. ومعنى ذلك أنه على الرغم من التنسيق الجيد بين البرنامج وشركاء المساعدة الانتخابية الآخرين في مجالات كالإصلاح الانتخابي والخدمات الاستشارية والتدريب، إلا أن إدماج تعميم مراعاة المنظور الجنساني تم بمستويات متفاوتة في مختلف البرامج الفردية التابعة لمختلف الشركاء في المساعدة، ذلك أن الانطباع الذي تكون [لدى هؤلاء الشركاء] أن البرنامج 'يغطي' المسألة الجنسانية على النحو الكافي. يعكس هذا المثال أيضاً الأهمية التي يرتديها بناء الوعي بتعميم مراعاة المنظور الجنساني عند شركاء المساعدة الانتخابية وفهمه بحيث لا يتقوقع بل يتكامل مع كافة المراحل وكافة التدخلات.

عندما يتم التعامل مع مسألة المساواة بين الجنسين ضمن اجتماعات أو نقاشات تنسيقية منتظمة، فإنه يمكن تعميمها على نحو أفضل في عمل جميع المنظمات. سيتكون لدى المنظمات الأخرى، بالحد الأدنى، فهم واضح لما كانت تغطيه برامج البرنامج الإنمائي وما لم تكن تغطيه، وكذلك للثغرات الممكنة التي كان بمقدورها أن تملأها بما يضمن تعميم مراعاة المنظور الجنساني على كل مجالات الدعم من قبل جميع الشركاء في العملية الانتخابية.

3.2.2. دعم المانحين للمساواة بين الجنسين في برمجة الانتخابات

تمتلك سياسات المنظمات المانحة والثنائية تأثيراً كبيراً في تحديد الطريقة التي سيتم التعامل بها مع تعميم مراعاة المنظور الجنساني في المشروع الانتخابي، حيث يمكنها أن تُظهر الالتزام وأن توجد المعايير والأدوات من أجل تحقيق نواتج أفضل على صعيد قضايا الجنسانية وتحسين آليات المساءلة التي تعمل على الاستثمار بقدر أكبر في تعميم مراعاة المنظور الجنساني. لقد أدى اشتراط كثير من المانحين على شركائهم تعميم مراعاة منظور المساواة بين الجنسين في تصميم البرامج أو إعداد تقارير بنتائج المساواة بين الجنسين إلى زيادة مستويات التزام هؤلاء في هذا المضمار، وفيما يلي أمثلة على ذلك:

- في بوليفيا، وضعت حكومة السويد متطلبات صارمة لشركائها بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في كل مشروع من المشاريع وأن تثبت الطريقة التي تم بها القيام بذلك. وقد مثّل ذلك نقلة جوهرية في الكيفية التي تمت بها مقاربة المساواة بين الجنسين في برامج دعم الديمقراطية.
- وفي نيبال، أسهم اهتمام الجهة المانحة في تعزيز جهود تعميم مراعاة المنظور الجنساني في العديد من المجالات. فقد أشارت المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية، مثلاً، أن شروط المانح كفلت إدراج منظور جنساني في أعمال التصاميم والتقارير والتنفيذ، مما انعكس بوضوح في العمل على تسجيل الناخبين والتواصل معهم.
- وفي بوروندي، دعم البرنامج الإنمائي المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية في عملها مع هيئة إدارة الانتخابات على جمع بيانات مصنفة حسب نوع الجنس فيما يتعلق بعدد النساء اللواتي سجلن وانتخبن. بنفس الطريقة، أثرت متطلبات الإبلاغ التي يعتمدها البرنامج الإنمائي ومنظمة أوكسفام نوفيب ومنظمة السلم والتنمية الكندية ومنظمة 11-11-11 غير الحكومية البلجيكية، على نسبة النساء العاملات في منظمتي المجتمع المدني البوروندیتين 'ائتلاف المجتمع المدني لمراقبة الانتخابات' (COSOME) و 'مرصد مكافحة الفساد وسوء التصرف الاقتصادي' (OLUCOME) حيث زادت تلك في بعثات المراقبة المحلية عام 2010 عن 40 بالمائة.

> "هناك حاجة لمزيد من التمويل لتنفيذ أنشطة تعميم مراعاة المنظور الجنساني وزيادة التمكين السياسي للمرأة".
>
> **المكتب القطري في ملاوي**

4.2.2. التعاون والتنسيق الدوليين

يخلق التعاون فيما بين كيانات الأمم المتحدة وبين البرنامج الإنمائي وغيره من المانحين فرصاً للابتكار وتحقيق قدر أكبر من الكفاءة في استغلال الموارد. ويفسح التخطيط الجماعي لمزودي المساعدة الدوليين بتعميم مراعاة منظور المساواة بين الجنسين على نحو أكثر كفاءة في مختلف البرامج.

وقد وجدت الدراسة التي أجراها البرنامج الإنمائي حول تأثير مساعدته الانتخابية على المدى الطويل أن التعاون بين البرنامج الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة كانت مفيداً في دعم جهود تعميم مراعاة المنظور الجنساني. ولكن، وللأهمية، أشارت الدراسة إلى أن توعية النظراء الوطنيين وهيئة العاملين في الأمم المتحدة بأهمية مسألة المساواة بين الجنسين تمثل أمراً حاسماً. تسير جهود تعميم مراعاة المنظور الجنساني في العملية الانتخابية على نحو طيب عندما يتم ربطها مع استراتيجية تعميم

مراعاة المنظور الجنساني ضمن الإطار الأعم للحوكمة الوطنية وعندما يتم العمل عليه بالتعاون مع الآلية النسائية الوطنية ذات الصلة وأنصار المساواة بما في ذلك منظمات المجتمع المدني.

بمقدور عملية تبادل المعلومات بين المنظمات الدولية أن تمكنها من تطبيق استراتيجية أكفأ وتحقيق نتائج أفضل على المدى الطويل. لا يعمد مزودو المساعدة الدوليين، في الغالب، إلى تخصيص وقت للتعرف على أعمال الوكالات الأخرى أو الشركاء وخاصة فيما يتعلق بتعزيز المساواة بين الجنسين. كذلك، من شأن الاجتماعات التنسيقية المنتظمة بين مزودي المساعدة الانتخابية والمانحين (ومن بينها اجتماعات صندوق سلة المانحين التي ينظمها البرنامج الإنمائي) والتي تركز بوضوح على المساواة بين الجنسين أن تمكِّن المنظمات الدولية من القيام بقدر أكبر من الأنشطة البرنامجية باستخدام موارد أقل وإنجاز عمل أكبر في وقت أقل. تفسح جهود التعاون بين المنظمات بشأن المساواة بين الجنسين المجال لمناقشة الشواغل المتعلقة بالجنسين وتنسيقها وتفعيل التفكير الخلاق ضمن برمجة المساعدة الانتخابية. ويكتسب ذلك أهمية خاصة عندما يكون هناك شح في الموارد أو عندما يتم توجيه صناديق المانحين نحو وكالة واحدة رئيسية، هي البرنامج الإنمائي في الغالب.

من الأمثلة الجلية على التعاون في مجال المعلومات وتشارك الموارد، الشراكة القائمة بين الأمم المتحدة والبرنامج الإنمائي والمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية ومفوضية الانتخابات الأسترالية في صياغة منهجية بناء الموارد في مجال الديمقراطية وشؤون الحكم والانتخابات (بريدج). وقد تكرر نجاح نموذج 'بريدج'، على وجه التحديد، في تدريب موظفي هيئة إدارة الانتخابات على ممارسات تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وفي فبراير/ شباط من عام 2012، نظم البرنامج الإنمائي، من خلال برنامجه العالمي لدعم الدورة الانتخابية، حلقتي عمل اعتمدتا منهجية 'بريدج' وتناولتا موضوع الجنسانية والانتخابات لتدريب ممثلي هيئة إدارة الانتخابات والبرنامج الإنمائي من أوروبا ومنطقة رابطة الدول المستقلة. وقد اشتملت حلقة العمل على نقاش للجوانب الجنسانية في إدارة وبرمجة الانتخابات، وتأثير النظم الانتخابية والتدابير الخاصة المؤقتة على المشاركة السياسية للمرأة، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في هيئات إدارة الانتخابات، وبعض القيود التي تواجهها المرأة عموماً في الأحزاب السياسية. وقد تبين من تقييم حلقات العمل هذه أن المشاركين كانوا أكثر إدراكاً، بالتالي، للعقبات المعقدة التي تحول دون مشاركة المرأة كناخبة ومرشحة وكانوا أكثر اهتماماً في تشجيع سياسات مراعية للاعتبارات الجنسانية في هيئة إدارة الانتخابات حيث يعملون.

توضح منهجية وشراكة 'بريدج' أيضاً الكيفية التي يمكن بواسطتها للمنظمات أن تتقاسم مسؤولية تلبية الاحتياجات التدريبية الماسة لدى مديري الانتخابات وغيرهم من الشركاء في العملية الانتخابية. وبسبب العدد المنخفض من النساء للعمل كمساعدات تدريب (training facilitators) في مجال بناء الموارد في مجال الديمقراطية والحوكمة والانتخابات في نيبال قبل شهر يونيو/ حزيران 2011، مولت المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية برنامجاً لتدريب المساعدات في هذا المجال استهدف تدريب نساء من مختلف جماعات الشركاء في العملية الانتخابية للعمل على الوصول إلى الجمهور من خارج الدوائر الانتخابية للنساء اللواتي دعين أصلاً للمشاركة. ونتيجة لذلك، تم توظيف 17 مساعدة تدريب محتملة أصبحن شبه معتمدات في تدريب المساعدات، علماً بأن كثيراً منهن حصلن على الاعتماد الكامل فيما بعد. وبنفس الطريقة، عُقدت في المنطقة الأفريقية في أكتوبر/ تشرين الأول 2010 حلقة عمل حول بناء الموارد في مجال الديمقراطية وشؤون الحكم والانتخابات، وكان الهدف منها تأهيل كادر من المساعدات والمدربات وتكوين مجتمع مهني من الخبراء في شؤون الجنسين والانتخابات.

وفي الحالة التونسية، تمخض التعاون بين البرنامج الإنمائي والمعهد الديمقراطي الوطني ومركز المرأة العربية للتدريب والبحث عن برنامج تدريب تمهيدي مشترك للمرشحات قبل الانتخابات. وقد

نُظمت من خلال هذه الشراكة سلسلة من التدريبات التي غطت مجموعة كاملة من موضوعات الحملات لمساعدة النساء على مواجهة الإعلام بارتياح والتواصل مع المواطنين بشكل ممنهج. وقد تسنى شمول هذا الحجم من المتدربين والموضوعات بفضل الشراكة القائمة بين المنظمات. من جانبها، قدّمت المكاتب أمثلة أخرى من التعاون والتنسيق الدوليين كما يلي:

- في أفغانستان، حيث عمل المكتب القطري مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وإدارة التنمية الدولية والوكالة الكندية للتنمية الدولية على تعزيز مكانة المرأة في العمليات الانتخابية.
- في مملكة بوتان، حيث ينفذ المكتب القطري هناك برنامجاً مستمراً في ظل شراكات مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة واللجنة الوطنية للمرأة والطفل ومنظمة (RENEW) من أجل كفالة احترام المرأة وتعليمها وتنشئتها وتمكينها وإدارة الحوكمة المحلية في مجال الشؤون الجنسانية وتعميم مراعاة المنظور الجنساني.
- وفي زمبابوي ، حيث دعمت شبكة المكاتب القطرية، بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، مشاركة الشركاء الوطنيين في العملية الانتخابية في هذه مؤتمرات هذه الشبكات الإقليمية.

3.2. دعم هيئات إدارة الانتخابات

بما أن هيئات إدارة الانتخابات هي الجهات المكلفة بإجراء الانتخابات، فهي إذن من الشركاء المهمين في مشاريع المساعدة الانتخابية التي ينفذها البرنامج الإنمائي. إذا كانت هيئة إدارة الانتخابات تراعي الاعتبارات الجنسانية فإنها ستضمن أخذ شواغل الرجال والنساء وتجاربهم بالكامل بعين الاعتبار عند تصميم كافة الأنشطة وتنفيذها ومراقبتها وتقييمها. ويمكن للهيئة أيضاً أن تسعى إلى تقليص الفجوات بين الفرص الإنمائية للنساء والرجال وأن تعمل من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين بصفتها جزءاً

لا يتجزأ من استراتيجيتها وسياساتها وعملياتها. وقد تكشّف البحث عن ممارسات سليمة ودروس مستفادة فيما يتعلق بدعم هيئات إدارة الانتخابات في مجال إدماج المساواة بين الجنسين في أعمالها.

إن العمل على تعزيز القدرة العامة لهيئات إدارة الانتخابات على تطبيق نهج المساواة بين الجنسين في العملية الانتخابية آخذ في التزايد، بيد أنه يتوجب سد الثغرات التي لا تزال قائمة كي يتسنى إدارة الانتخابات على نحو مراعٍ للاعتبارات الجنسانية. وقد سلطت دراسة البرنامج الإنمائي الضوء على نزوع المكاتب القطرية نحو تقديم دعم أكبر لهيئات إدارة الانتخابات ضمن الاستعداد ليوم الانتخابات (35 بالمائة) وعلى صعيد إطار السياسات الانتخابية (29 بالمائة) وبدرجة أقل نحو مساعدة المنسقين داخل هيئات إدارة الانتخابات (6.5 بالمائة) والسياسات والإجراءات التنفيذية الداخلية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني (9.7 بالمائة). وذكرت 10 مكاتب قطرية أخرى أنه لم يقدم أي دعم لهيئات إدارة الانتخابات على صعيد إجراءات المساواة بين الجنسين.

دعم البرنامج لهيئات إدارة الانتخابات في مجال مراعاة الاعتبارات الجنسانية	العدد	٪
دعم الهيئات لتشجيع مشاركة النساء وتسجيلهن وإقبالهن على التصويت يوم الانتخابات.	11	35.5
دعم صياغة القوانين وتأليف الكتيبات ومدونات السلوك ذات الصلة بالانتخابات.	9	29.0
تدريب العاملين في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني.	7	22.6
دعم زيادة مشاركة المرأة في هيئات إدارة الانتخابات بما في ذلك كعضو فيها أو مسؤولة في مراكز الاقتراع.	5	16.1
المساعدة في تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الإجراءات التشغيلية للهيئات وسياساتها.	3	9.7
دعم مسألة تعيين منسق لشؤون الجنسين في هيئات إدارة الانتخابات.	2	6.5
دعم البحوث والمطبوعات في مجال المسائل الجنسانية.	2	6.5
العنف القائم على نوع الجنس والمتصل بالانتخابات.	2	6.5
جولات دراسية/بناء قدرات بمشاركة هيئات أخرى لإدارة الانتخابات.	0	0.0
غير ذلك	0	0.0
عدم تقديم أي دعم	10	

المصدر: استطلاع البرنامج الإنمائي حول تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتمكين المرأة في العمليات الانتخابية

يتطلب إدماج منظور المساواة بين الجنسين في مختلف مستويات هيئات إدارة الانتخابات تحليلاً شاملاً وخطة عمل خاصة به تتصدى أيضاً للسياسات والإجراءات التي تؤثر على العمليات الداخلية والخارجية. يشرح هذا القسم استراتيجيات محددة حققت نجاحاً ما. وقد تم تحديد سبع تدخلات برمجية رئيسية من خلال دراسات الحالات الإفرادية والدروس المستفادة، وهي:

- إجراء تقييم أو استعراض لأوضاع المساواة بين الجنسين.
- دعم الإدارة العليا لإدراج المنظور الجنساني.
- تعيين أو إرسال مستشارين ومنسقين للمسائل الجنسانية.
- تدريب موظفي هيئات إدارة الانتخابات على الجوانب الانتخابية فيما يتصل بالمساواة بين الجنسين.
- جمع وتحليل البيانات المصنفة حسب نوع الجنس بخصوص تسجيل الناخبين ونسب المشاركة في الانتخابات.
- تيسير عمليات تسجيل الناخبين.
- استهداف النساء بأعمال توعية الناخبين.

قد يكون لتعميم مراعاة المنظور الجنساني من بداية العملية الانتخابية وفي كافة مراحل المساعدة الانتخابية أثر قابل للقياس على المشاركة الانتخابية للمرأة وعلى المساواة بين الجنسين عموماً. وعلى الرغم من التجاهل الذي تُعامل به في الغالب الأبعاد الجنسانية إلا أن الجوانب الفنية التي تعد أساسية بالنسبة للعناصر التشغيلية واللوجيستية للانتخابات تؤثر على الرجال بصورة مختلفة عن النساء وبالتالي يكون لها تأثير على المشاركة الانتخابية.

1.3.2. تقييم أو استعراض أوضاع المساواة بين الجنسين

يتسم التحضير للانتخابات في كثير من الحالات بعدم التفاته للاعتبارات الجنسانية حيث تجري الاستعدادات الانتخابية بالنسبة للناخبين والمرشحين بقدر ضئيل من التحليل للاعتبارات الجنسانية، رغم الأهمية الجوهرية لمثل هذا التحليل بالنسبة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني على امتداد العملية الانتخابية برمتها. إذا أجرينا تقييماً أو استعراضاً لأوضاع المساواة بين الجنسين لتفحص تركيبة هيئة إدارة الانتخابات وممارساتها، سيكون بمقدورنا الحصول على لمحة عامة عن وضعية المساواة بين الجنسين داخل الهيئة. يستطيع هذا الاستعراض معاينة الأوضاع الحالية للنساء كناخبات ومرشحات باعتبار ذلك خطوة أولى على قدر من الأهمية، ولكن كي يكون هذا الاستعراض شاملاً يجب أن يرافقه تقييم لحالة المساواة بين الجنسين داخل هيئات إدارة الانتخابات.

وجدت الدراسة التي أجراها البرنامج الإنمائي للتأثير طويل الأمد للمساعدة الانتخابية أن بمقدور عملية الاستعراض لوضع الجنسين -إذا أُحسن تنظيمها- أن تتمخض عن تحليل شامل للوضع وأن يوفر أساساً لتخطيط التغييرات اللازمة لسد الثغرات التي يتم تحديدها. غير أن الدراسة نبهت إلى إمكانية أن يستلزم الأمر وضع استراتيجيات وحوافز للنظراء الوطنيين، كهيئات إدارة الانتخابات والمجالس النيابية والأحزاب السياسية، كي تدرس تعميم مراعاة المنظور الجنساني على النحو المناسب. وقد أظهر البرنامج الإنمائي من خلال المساعدة الفنية التي قدمها لهيئات إدارة الانتخابات قيادةً في هذا المجال وأثمرت هذه المساعدة عن توصيات محددة يمكنها أن ترفع قدرة هيئات إدارة الانتخابات على تعميم مراعاة المنظور الجنساني:

- تُعتبر نيبال مثلاً جيداً في تحديد أولويات البرمجة من خلال إجراء تقييم أو استعراض أوضاع المساواة بين الجنسين. ففي عام 2010، طلبت مفوضية الانتخابات النيبالية الدعم من البرنامج الإنمائي في مسعاها إلى إدماج المنظور الجنساني في عملها. وفوض البرنامج الإنمائي والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية خبيراً في المسائل الجنسانية بإجراء استعراض لأوضاع المساواة بين الجنسين ومراجعة الدروس المستفادة من انتخابات عام 2008 وتقييم الممارسات الحالية. وكان الهدف من هذا الاستعراض هو التعرف على المبادرات الجنسانية والاجتماعية وتحديد الثغرات المؤسساتية في الهيئة وخاصة في العمليات الانتخابية والتقدم بتوصيات استناداً إلى ما يتم التوصل إليه من نتائج. وقد أرسى هذا الاستعراض أسس الدعم المقدم من البرنامج الإنمائي إلى المفوضية في مجال المساواة بين الجنسين في إدارة الانتخابات، كما أنه احتوى على توصيات من قبيل تبني سياسة مراعية للاعتبارات الجنسانية وإنشاء وحدة للشؤون الجنسانية وتشكيل فريق استشاري من الخبراء ليوفر المعطيات ذات الصلة بالجوانب الجنسانية لعمل المفوضية.
- على نفس المنوال، تعاونت الوكالة الكندية للتنمية الدولية والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي للتعاقد مع استشاري لإجراء تحليل جنساني لمحكمة الشؤون الانتخابية الوطنية، في بوليفيا، لتحديد أفضل الطرق لدعم هذه المؤسسة في تعميم مراعاة المنظور الجنساني.
- وفي كل من ملاوي ومولدافيا وباكستان، دعم البرنامج الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة عملية إجراء تقييمات جنسانية في هيئة إدارة الانتخابات.

في الوضع المثالي، تكون عمليات التقييم الجنساني مصحوبة بخطة عمل توضح الطريقة التي تقترحها هيئة إدارة الانتخابات لمعالجة أية أوجه قصور في المساواة بين الجنسين.

2.3.2. دعم الإدارة العليا

يعد التزام كبار مسؤولي الانتخابات بدراسة الثغرات التي تعاني منها مشاركة المرأة وتطوير سياسات وأنشطة لمعالجتها أمراً ضرورياً لتحويل هيئات إدارة الانتخابات من مؤسسات غير مراعية للاعتبارات الجنسانية إلى هيئات تفهم الأثر الذي يمكن لتعميم مراعاة المنظور الجنساني أن يُحدثه على المستوى الفني. وإن لم تحصل جهود تعميم مراعاة المنظور الجنساني في مختلف أركان هذه المؤسسة –التي تعمل في غالبية الأحيان تحت ضغوطات زمنية شديدة- بدعم من قيادة الهيئة، فإن جهود التعميم ستواجه المصاعب وستفتقر للاستدامة.

ومن طرق زيادة الوعي بتعميم مراعاة المنظور الجنساني توظيف عدد أكبر من النساء في كافة مستويات صنع القرار في هيئات إدارة الانتخابات. وقد وجدت الدراسة التي أجراها البرنامج الإنمائي أن توظيف النساء يعتمد على سياسات معينة تطبقها هيئات إدارة الانتخابات لتعزيز مكانة المرأة وزيادة 'جاذبية' هذه الهيئات كمكان عمل بالنسبة للمرأة.[3] غير أن توظيف النساء أو تعينهن يتسم بالتحدي في سياقات ما بعد النزاعات والسياقات الانتقالية بشكل خاص. ففي أفغانستان، على سبيل المثال، عمل مشروع 'انتخب' (ELECT) مع المفوضية المستقلة للانتخابات على وضع ساعات عمل وإجراءات داخلية تتلاءم مع التحديات الثقافية والأمنية التي تواجهها الموظفات.

- في بوروندي، ساعد تعيين نساء في مناصب تنفيذية ضمن الهيئة الوطنية المستقلة للانتخابات بالإضافة إلى مختلف مكاتبها المحلية على تعزيز الإصلاحات مع إرسال رسالة واضحة داعمة لشمول المرأة.
- وفي أفغانستان، تم توظيف نحو 30000 امرأة لإدارة مراكز الاقتراع فيما قدمت أكثر من 7500 امرأة المساعدة 'كمفتشات'. وقد مثل ذلك -إلى جانب تمكين النساء من دخول مراكز الاقتراع دون خوف أو تشكيل تهديد- تمكيناً للمرأة من الحصول على التوظيف ولعب دور نشط في إدارة الانتخابات.
- بالمقابل، كانت هناك امرأتان فقط من أصل 16 عضواً في الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في تونس. وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها هاتان السيدتان رفيعتا المنصب إلا أنه لم يتم الأخذ بالكثير من توصياتهما بشأن تعزيز مشاركة المرأة في الإدارة الانتخابية.

يكتسب دور كبار المديرين الذكور أهمية حاسمة كمؤيدين للإصلاحات الرامية إلى المساواة بين الجنسين داخل هيئة إدارة الانتخابات. ففي منغوليا، أطلق أحد النواب الرجال في البرلمان حملة مدتها 45 يوماً لتعزيز مشاركة المرأة السياسية بعد مشاركته في اجتماع نظمه البرنامج الإنمائي لجماعة ممارسي مهنة الانتخابات في آسيا والمحيط الهادي.

[3] يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات حول مشاركة المرأة وتبوئها المناصب القيادية على قدم المساواة مع الرجل في الإدارة العامة وحول التحديات التي تعترض سبيل الممارسات السليمة في التقرير العالمي حول المساواة بين الجنسين والإدارة العامة الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2014.

3.3.2. مستشارو ومنسقو المسائل الجنسانية

أدى وجود خبرات وموظفين من أهل الاختصاص إلى اتّباع نهج أكثر تكاملاً في التعامل مع المساواة بين الجنسين في هيئات إدارة الانتخابات. فمن خلال مستشاري المسائل الجنسانية يمكن للمؤسسات أن تحدد الأبعاد الجنسانية في عملها على نحو فاعل، وأن تضمن وجود متابعة لأعمال الاستجابة لأوجه القصور أو الوصول إلى الأهداف على نحو ممنهج. تبين دراسات الحالات الإفرادية أن المشورة الدائمة والدعم المكرس في عمليات التخطيط أثر تأثيراً ملحوظاً على النواحي الجنسانية من عمل هيئات إدارة الانتخابات.

تم إدماج مستشاري المسائل الجنسانية التابعين للبرنامج الإنمائي في فرق المساعدة الانتخابية في كل من نيبال وتونس، حيث تم وضع هؤلاء في نفس المواقع مع هيئات إدارة الانتخابات كي يمدوها بالدعم المنتظم. وفي نيبال، ساعد مستشارو البرنامج الإنمائي المفوضية الوطنية للانتخابات على إجراء استعراض داخلي لأوضاع المساواة بين الجنسين إلى جانب مساعدتها على تنفيذ التوصيات ذات الصلة بالمسائل الجنسانية. وعمل مستشار البرنامج الإنمائي على نحو وثيق مع المفوضية على صياغة وثائق مهمة من قبيل سياسة تعميم مراعاة المنظور الجنساني ومذكرة مفاهيمية خاصة بوحدة الشؤون الجنسانية ومذكرة مفاهيمية لإنشاء مجموعة خبراء استشاريين. وقد تمخض عن ذلك قيام مفوضية الانتخابات بتعيين منسق للمسائل الجنسانية (بدرجة سكرتير مشترك) ضمن طاقم العاملين فيها. وقد قدم البرنامج دعماً إضافياً لهذا المنسق كي يكتسب خبرة في مجاله، وذلك عن طريق توفير التدريب على بناء مجال بناء الموارد في مجال الديمقراطية والحوكمة والانتخابات ودعم التعلم العملي في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني في هيئات إدارة الانتخابات من خلال زيارة دراسية لمفوضية الانتخابات في جنوب أفريقيا عام 2011.

تبوأت المساعدة الفنية التي قدمها البرنامج الإنمائي لهيئات إدارة الانتخابات الصدارة في هذا المجال وأثبتت أن وجود مستشارين مختصين يزيد بقوة من احتمالية تنفيذ هذه الهيئات لإصلاحات مستدامة لتعزيز المساواة بين الجنسين.

4.3.2. تدريب موظفي هيئة إدارة الانتخابات على الجوانب الانتخابية ذات الصلة بالمساواة

كي يتسنى لهيئة إدارة الانتخابات مواظبة العمل على المساواة بين الجنسين قد يحتاج موظفوها إلى تدريب لتوعيتهم بالقضايا الجنسانية. وثمة العديد من الطرق التي يمكن بواسطتها استخدامها لتعزيز المساواة بين الجنسين، ومنها:

- التدريب الخاص بزيادة الوعي بالقضايا الجنسانية لجميع الموظفين.
- تدريب متخصص بما في ذلك تدريب منسقين للشؤون الجنسانية أو التدريب على سياسات أو مواضيع معينة.
- تعميم الاعتبارات الجنسانية في كافة أعمال التدريب التي تؤديها هيئة إدارة الانتخابات كي تضمن أن الإجراءات الانتخابية مراعية للاعتبارات الجنسانية.
- التدريب على تأكيد تكافؤ فرص التشغيل وبناء القدرات في مجالات معينة.

إن إعطاء موظفي هيئات إدارة الانتخابات دورات تدريبية لزيادة وعيهم بالقضايا الجنسانية يشكل ممارسة سليمة مهمة في مجال برمجة المساعدة الانتخابية، على الرغم من عدم تطبيقه على نحو واسع في برامج المساعدة الانتخابية التي يقدمها البرنامج الإنمائي. ويُعتبر نموذج 'الجنسانية والانتخابات' المنضوي تحت لواء بناء الموارد في مجال الديمقراطية وشؤون الحكم والانتخابات ('بريدج') أداةً تدريبية مفيدة ومركزة للمدراء

الانتخابيين وموظفي البرنامج الإنمائي والمدربين المستقبليين وغيرهم من الشركاء في العملية الانتخابية. وثمة نموذج منقح ومحدَّث ومزود بجدول أعمال مخصص طوره البرنامج الإنمائي للتعامل مع تعميم مراعاة المنظور الجنساني على امتداد المجموعة الكاملة من القضايا الإدارية الانتخابية. ويستخدم هذا النموذج النمط التعاقبي في اعتماد مساعدي التدريب الجدد، مما يوسع من نطاق تأثيره. وفي نيبال، استُخدم تدريب 'بريدج' بشكل مكثف لبناء قدرات كافة المدراء الانتخابيين في المفوضية الوطنية للانتخابات، بما في ذلك مشاركتهم في التدريب إلى مناطقهم. وكما ذكرنا آنفاً، تلقى منسق الشؤون الجنسانية في المفوضية أيضاً تدريباً موجهاً من خلال التعلم من الأقران في هيئة إدارة الانتخابات في جنوب أفريقيا.

يعد نموذج 'بريدج' الجنساني، المستخدم لتدريب موظفي هيئات إدارة الانتخابات على قضايا الجنسانية والانتخابات، الأول من نوعه ويعتبر أداة تدريبية مفيدة ومكثفة للمدراء الانتخابيين وموظفي البرنامج الإنمائي والمدربين المستقبليين وغيرهم من الشركاء في العملية الانتخابية.

5.3.2. بيانات تسجيل الناخبين ونسب المشاركة في الانتخابات المصنفة حسب نوع الجنس

يعتبر توفر البيانات المصنفة حسب نوع الجنس عن تسجيل الناخبين ونسب المشاركة في الانتخابات ضرورياً لإجراء التحليلات الأساسية لمشاركة الناخبين بحيث يتسنى لهيئات إدارة الانتخابات أن تتصدى على النحو المناسب لاحتياجات جميع الناخبين. وتوفر هذه البيانات معلومات مهمة لهيئات إدارة الانتخابات كي تتمكن من مواجهة أية تحديات معينة ذات صلة بمشاركة المرأة، من قبيل معدلات التسجيل المنخفضة في مناطق مختلفة، وتصميم البرامج للاستجابة لذلك على النحو الملائم.

بيد أنه لا يجري جمع مثل هذه البيانات بانتظام، حسبما أفاد المكتب القطري في ألبانيا:

- كانت نسبة إقبال الناخبات حوالي 45 بالمائة من إجمالي عدد الأشخاص الذين أدلو بأصواتهم (في انتخابات مايو/ أيار 2012) إلا أن هيئة إدارة الانتخابات تفتقر إلى خط أساس مرجعي سابق بحيث يمكن إجراء المقارنات.

ومن بين البلدان الخمسة التي تناولتها دراسة الحالة الإفرادية لم يقدم سوى نيبال وتونس بيانات تسجيل الناخبين ونسبة المشاركة مصنفة حسب نوع الجنس. من ناحية أخرى، لم يكن لدى بوليفيا نظام لجمع البيانات المصنفة حسب نوع الجنس على الرغم من ترقية نظام الانتخاب واستخدام السمات البيولوجية. وفي بوروندي، تولت جماعات مدنية مسؤولية جمع البيانات المصنفة حسب نوع الجنس إلا أنه لم يكن لديها موارد لتحليل تلك البيانات.

6.3.2. تيسير عمليات تسجيل الناخبين

تشكل عملية التسجيل أساس المشاركة في العملية الانتخابية، فإذا تم إقصاء النساء عن جهود التسجيل فمن المحتمل أن يحول ذلك دون قيامهن بالتصويت يوم الانتخابات. يتطلب تسجيل النساء في قوائم الناخبين فهم البيئة السياسية والعقبات المحتملة التي يواجهنها إلى جانب صياغة استراتيجيات محددة إن لزم الأمر. وقد يتطلب الأمر اتخاذ هيئات إدارة الانتخابات والوزارات المعنية خطوات مصممة خصيصاً لتيسير عملية تسجيل الناخبات، وذلك كما يظهر البحث:

- أحد التحديات المحتملة التي تواجهها المرأة يتمثل في عدم امتلاكها بطاقة الهوية الشخصية التي تمكنها من الانتخاب. ففي بوروندي استخدمت بطاقات الهوية الوطنية كبطاقات انتخابية حيث كان هناك خطر تدني مستوى تسجيل الناخبات البوروندیات بسبب زيادة عدد النساء اللواتي لا يحملن بطاقة الهوية الشخصية عن عدد الرجال. وبالتالي نفذ البرنامج

الإنمائي وآخرون حملة كبيرة لإصدار البطاقات، باستخدام أموال من صناديق بناء السلام التي أُنشأت لدعم لصناديق الانتخابات القائمة، مما سمح للنساء والرجال بالتسجيل والانتخاب. وقد زودت هذه الحملة مليون مواطن بوروندي، منهم 560000 امرأة، بالبطاقات الانتخابية. ومن خلال الشراكة مع وزارة الداخلية، استهدف البرنامج النساء الريفيات الفقيرات لكونهن الأقل احتمالاً لامتلاك البطاقة الشخصية.

- عمل الدعم الذي قدمه البرنامج الإنمائي للمحكمة العليا للشؤون الانتخابية في بوليفيا في الفترة من 2002 إلى 2010، إلى تعزيز العديد من العمليات الداخلية، ومن ضمنها تنظيف السجل الانتخابي وتحديثه وتحسين مستوى السجل المدني. وتمخض عن المشروع نتائج إيجابية من خلال سد الثغرة في التسجيل بين الناخبين الإناث والذكور وتصويب أخطاء عملية تنظيف سابقة للسجل أدت إلى شطب مئات الآلاف من النساء من النظام بالخطأ بسبب تغير أسمائهن بعد الزواج. ودعم المشروع أيضاً عملية إصدار وثائق الهوية الشخصية للمواطنين البوليفيين غير الحاصلين عليها وخاصة النساء الفقيرات وأبناء جماعات السكان الأصليين. ولم يكن الهدف من ذلك هو ضمان حق المرأة في الحصول على بطاقة الهوية الشخصية فقط، بل ولتحفيزهن على تسجيل أبنائهن.

- أنجز مشروع البرنامج الإنمائي في بوليفيا عملية تحديث السجل الانتخابي باستخدام السمات البيولوجية عن طريق سد الفجوة التقليدية في تسجيل الناخبين الإناث والذكور إلى جانب تصويب أخطاء عملية تنظيف سابقة للسجل أدت إلى شطب مئات الآلاف من النساء من النظام والسجل عن طريق الخطأ. وقد سجل النظام القائم على السمات البيولوجية في عام 2011 أكثر من 5.2 مليون ناخب مسجل رسمياً كانت نسبة النساء منهم 51 بالمائة فيما بلغت نسبة الرجال 49 بالمائة.

- وفي الآونة الأخيرة، دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة والبرنامج الإنمائي مشروع مبادرة مواطنة المرأة المصرية بمشاركة وزارة الدولة للتنمية الإدارية، في مصر. والهدف من هذا المشروع هو "ضمان حقوق المرأة الأساسية في المواطنة خلال التحول الديمقراطي في مصر" عن طريق تمكين النساء الفقيرات والمهمشات اللواتي يعشن في المناطق الريفية أو المهمشة من الحصول على بطاقات الهوية الشخصية وبالتالي الحصول على كافة حقوقهن كمواطنات. وكان من أهداف المشروع إصدار مليوني بطاقة هوية شخصية للنساء المصريات.

من الممكن أن تتخذ هيئات إدارة الانتخابات والوزارات خطوات مصممة خصيصاً لتيسير عملية تسجيل الناخبات. يعدُّ تسجيل النساء من قبل هيئات إدارة الانتخابات أمراً أساسياً بالنسبة لمشاركتهن في بقية العملية الانتخابية.

7.3.2. استهداف النساء بأعمال توعية الناخبين

تشتمل توعية الناخبين على أنشطة غايتها إطلاع الناس وتثقيفهم بشأن الانتخابات على وجه الخصوص والديمقراطية على وجه العموم. تُظهر الخبرة السابقة أن استهداف النساء من الناخبات على المستويات الشعبية أدى إلى زيادة مشاركتهن في الانتخابات ورفع مستوى الوعي بالقضايا الجنسانية والمشاركة السياسية على نطاق أعم. وقد استخدمت هيئات إدارة الانتخابات والجماعات المدنية الإعلام ومواد دعوية في مجهودها هذا.

- في تونس، ركزت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات تركيزاً مكثفاً على تعميم مراعاة المنظور الجنساني في عمليات التوعية الخارجية التي تقوم بها والتي استهدفت إحداث قدر أكبر من الانهماك المدني في الانتخابات مع تبني منظور جنساني واضح المعالم. وكانت الأهداف الأساسية من ذلك هي زيادة إمكانية الوصول إلى المعلومات من منظمات المجتمع المدني بشأن الإجراءات التي تقررها الجنة المستقلة

للانتخابات، وتحقيق اتساق في محتوى أدوات زيادة الوعي وضمان توافقها مع الإجراءات التي تقررها اللجنة، وأخيراً تعميق وعي منظمات المجتمع المدني بدورها في تثقيف الناخبين.

- وفي نيبال، دعم البرنامج ومزودون آخرون للمساعدة حملات إعلامية حول تثقيف الناخبين والمشاركة السياسية للمرأة. وقد عملت الإعلانات الإذاعية والتلفزيونية والمقابلات التلفزيونية على نشر المعلومات على نطاق واسع من أجل دعم المشاركة النسائية في الانتخابات. ونظراً لكون الإذاعة تصل إلى 90 بالمائة من سكان نيبال، ركزت الحملات الإعلامية على توفير معلومات توعية الناخبين عبر رسائل إذاعية مراعية للاعتبارات الجنسانية. من جانبها، ساعدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة منظمة إعلامية نسائية تدعى 'سانتشاريكا ساموها' على إطلاق حملة إعلامية اشتملت على نشر مقالات حول قضايا مختلفة تتعلق بالجنسانية والانتخابات في وسائل إعلامية مطبوعة مختلفة، بالإضافة إلى مقابلات ونقاشات في الإعلام الإلكتروني.
- وفي تونس أيضاً، دعم البرنامج الإنمائي أدوات إعلامية مهمة لزيادة الوعي، بما في ذلك أغاني مرسلة صوتياً وأدوات للتواصل الاجتماعي. واستُخدمت لعبة تفاعلية أُطلق عليها اسم 'ديمقراتويت' (DemocraTweet) كأداة استهدفت الناخبين الشباب بالعربية والإنجليزية بهدف تزويدهم بالمعلومات حول الانتخابات وتشجيع العلم بمبادئ الديمقراطية وتوطيد روح المواطنة. كذلك دعم البرنامج، قبل انتخابات عام 2011، تسجيل الأغنية الشعبية "أنت الصوت" التي تطوعت مجموعة من الفنانين الموهوبين الذين تعاقد معهم البرنامج بكتابتها وتسجيلها. وقد ذاعت الأغنية بسرعة البرق وأصبحت النشيد الانتخابي.

"يظهر تقييم مشروع المساعدة الانتخابية الحاجة إلى استهداف النساء لوحدهن كمجموعة. ثمة حاجة لتخصيص أموال محددة لدعم النساء المرشحات".

المكتب القطري في غامبيا

يجب بذل كل جهد ممكن من أجل ضمان تعميم مراعاة منظور المساواة بين الجنسين في المواد الخاصة بتثقيف الناخبين والتوعية المدنية ضمن الاتصالات الخارجية ومواد تثقيف الناخبين التي تعدها هيئات إدارة الانتخابات والمنظمات المدنية. يمكن لمواد تثقيف الناخبين والتوعية المدنية، على سبيل المثال، أن تعبّر بصرياً عن كلا الجنسين وأن تتناول الشواغل المتعلقة بمشاركة النساء والرجال.

4.2. مشاركة المرأة كمرشحة في الانتخابات

نفذ البرنامج الإنمائي برامج شاملة لدعم للنساء كمرشحات انتخابيات وكمنتخبات للمناصب، وذلك بالتوازي –وأحياناً بالاشتراك- مع برامج المساعدة الانتخابية. تقع مثل هذه الأعمال عادة خارج نطاق المساعدة الانتخابية كما تقضي أوامر الأمم المتحدة، لكنها تقع ضمن نطاق مشاريع دعم الحوكمة أو الدعم البرلماني أو مشاريع المساواة بين الجنسين. في الحالات الإفرادية الخمس التي تمت دراستها، وجدت بعض البرمجة المتعلقة بدعم بناء قدرات المرشحات النسائيات. وقد أشار البحث إلى عدد من العراقيل التي تقف في طريق وصول النساء إلى مناصب عامة، من قبيل ضعف تمويل الحملة، وضعف الدعم من قبل الأحزاب السياسية، والصورة السلبية المرسومة عن المرأة كقائد سياسي، بما في ذلك صورتها في الإعلام.

سعت بعض التدخلات البرامجية من قبل البرنامج الإنمائي ومنظمات أخرى إلى التغلب على هذه التحديات. وتكتسب أوجه التآزر مع البرامج الانتخابية الأخرى أهميتها هي الأخرى. ويجب على المساعدة المقدمة للنساء كمرشحات للانتخابات أن تأخذ بعين الاعتبار أيضاً الأدوار التي تتولاها النساء كناخبات ومرشحات ومسؤولات منتخبات، إلى جانب القوانين والسياسات والإجراءات التي تؤثر على مشاركتهن. على سبيل المثال، يجب أن تُبذل الجهود التي تدعم هيئات إدارة الانتخابات والمؤسسات الإعلامية في تأمين إمكانية أكبر للنساء للتسجيل كمرشحات أو اكتساب ظهور عام

بالاتساق مع جهود بناء قدرات النساء كمرشحات.

سيتطرق هذا القسم إلى سبعة تدخلات برامجية رئيسية حددها البحث، وهي:

- الإطار المعياري وإصلاح قانون الانتخابات لدعم مشاركة المرأة، بما في ذلك التدابير الخاصة المؤقتة حيثما كان مناسباً.
- بناء قدرات المرشحات ممن يتطلعن لتولي المسؤولية.
- تيسير إنشاء شبكات القيادات النسائية المنتخبة.
- التغطية الإعلامية والحصول على التمويل.
- دعم الأحزاب السياسية.
- دعم النساء في المجتمع المدني.
- مواجهة العنف ضد المرأة في الميدان السياسي.

وهناك مجال آخر لا يغطيه هذا التقرير إلا أنه تمت الإشارة له في دراسة الحالات الإفرادية وهو الدعم المقدم للنساء بعد انتهاء الانتخابات من خلال مشاريع المساعدة البرلمانية أو البرامج الموجهة نحو الإصلاح الدستوري.

1.4.2. الإطار المعياري والإصلاح التشريعي

توفر الاتفاقيات والإعلانات الدولية الإطار اللازم للدول الأعضاء لسن التشريعات بشأن المسائل المهمة كحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وغير ذلك من القضايا العالمية. يعد الإطار الدولي أداة مهمة للدعوة وكسب التأييد للضغط من أجل إجراء إصلاحات قانونية بهدف تعزيز إمكانية وصول المرأة إلى هيئات صنع القرار السياسي، بما في ذلك تثبيت أهداف للتمثيل العددي.

تظل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وإعلان وخطة عمل بيجين وقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 والقرارات ذات الصلة بما في ذلك القرار رقم 2122، تشكل أدوات مهمة في مجال الدعوة بيد الجماعات النسائية ومنظمات المساعدة على حد سواء. وينطبق ذلك بوجه خاص على الحرص على تحقيق قدر أكبر من مشاركة المرأة في بناء السلام ومنع نشوب النزاعات والتعافي منها. ويتصدى قرار مجلس الأمن رقم 1820 بشكل خاص للعنف الجنسي في أوضاع النزاعات وما بعد انتهاء النزاعات.

- ففي نيبال، أشارت عدة منظمات مجتمع مدني إلى أنها لجأت إلى القرار رقم 1325 لزيادة الوعي وإضفاء مشروعية دولية على جهودها في مجال الدعوة. دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة منظمة 'شانتي ماليكا'، وهي شبكة نسائية تعمل على موضوع السلم والأمن في نيبال، على تنفيذ برنامج توعية للأحزاب السياسية وممثلي الحكومة وجماعات المجتمع المدني بقراري مجلس الأمن 1325 و1820 على المستوى الوطني وعلى مستوى المقاطعات. وقد انصبَّ تركيز هذا البرنامج على تعزيز المشاركة السياسية للمرأة في الجمعية التأسيسية. وأشار عدد من كبار المديرين في هيئة إدارة الانتخابات إلى أنهم تلقوا التدريب بشأن قراري مجلس الأمن 1325 و1820 من قبل الأمم المتحدة ووكالات أخرى وأن هذا التدريب كان له أثر كبير في وعيهم بالمساواة بين الجنسين.
- وفي بوروندي، استفاد تحالف 'تآزر شركاء تعزيز حقوق المرأة' ومنظمات نسائية أخرى من تدريب استند إلى قرار مجلس الأمن رقم 1325 لتثقيف النساء وكسب تأييد زملائهن الذكور. كذلك وُضعت أهداف إقليمية من قبل الاتحاد الأفريقي لحشد التأييد وإعداد نساء أخريات لكسب التأييد لمشاركة نسائية أكبر في الانتخابات.

كشفت كافة الحالات الإفرادية التي خضعت للدراسة أن دعم البرنامج الإنمائي وهيئة الأمم للمرأة وغيرهما من المنظمات لحشد التأييد لحق المرأة كان له أهميته في إحراز النتيجة المطلوبة وهي زيادة عدد النساء المنتخبات للمناصب العامة. ومن هنا فإن تقديم هذا النوع من الدعم بأسرع ما يمكن يعد أمراً حاسماً. ففي نيبال، مثلاً، دعمت الأمم المتحدة منظمات المجتمع المدني النسائية التي كنت تسعى إلى التأثير على أعضاء الجمعية

التأسيسية فيما يتعلق بالقانون الانتخابي. لقد قُدم القانون الانتخابي للجمعية التأسيسية دون أن يُتاح وقت يكفي لأي تدخل، ومع ذلك لعبت هيئة الأمم المتحدة للمرأة دوراً حاسماً في مساعدة النساء على الإلمام بتفاصيل هذا القانون وتحليله ودعم جهود حشد تأييد أعضاء الجمعية التأسيسية له. وبنفس الطريقة، قدم البرنامج الإنمائي للبرلمان في قيرغيزستان الخبرة في مجال المسائل الجنسانية من أجل العمل مع النساء على القانون الانتخابي.

وفّر الإطار المعياري الأساس لأنشطة الدعوة لتعديل القانون الانتخابي وغيره من القوانين لضمان زيادة حضور المرأة في دوائر صنع القرار بما يتفق مع الأهداف الدولية. لقد ثبت أن تبني تشريعات خاصة بتكافؤ التمثيل أو القوانين التي أدخلت إصلاحات من قبيل تخصيص حصص انتخابية كانت فعالة في زيادة التوازن بين الجنسين في المؤسسات المنتخبة.

2.4.2. بناء قدرات المرشحات المتطلعات لتولي المسؤولية

ثبت باستمرار أن تدريب المرشحات كان مفيداً للغاية، عوضاً عن كونه السمة الغالبة في الأعمال التي تولت القيام بها المكاتب القطرية التابعة للبرنامج الإنمائي. ويعد التدريب في أغلب الأحيان العمل الحيوي المتمم للإصلاحات التشريعية ذات الشأن، من قبيل فرض تدابير خاصة مؤقتة ومن ضمنها تخصيص حصص انتخابية للمرأة. تفتقر النساء اللواتي يترشحن لأول مرة إلى الخبرة أو المعرفة بكيفية تنفيذ الحملات، ويتجلى هذا الافتقار للخبرة في تدني ثقة المرأة وعدم ارتياحها من الظهور أمام أنظار العامة. وقد تحدثت النساء مراراً عن افتقارهن للثقة في التعامل مع الإعلام وعامة الجمهور مما يؤكد على احتياجات أكبر للتدريب الهادف إلى بناء القدرات. ويمكن أن يتركز تدريب المرشحات على مجموعة من استراتيجيات التعلم لكنه يشتمل عموماً على موضوعات من قبيل: عناصر الحملة الانتخابية، واستراتيجيات الحملات الفعالة، والأدوات القيادية، وأساليب التواصل وحشد التأييد، وسبل تعبئة الموارد، وإدارة النزاعات.

- في تونس، نتج عن القانون الذي يفرض وجود تكافؤ في قوائم المرشحين زيادة مفاجئة في طلب الأحزاب السياسية على المرشحات في سياق لا يتوفر فيه سوى عدد قليل من النساء اللواتي يمتلكن خبرة سياسية سابقة. وبالتالي، فإن توفير التدريب المناسب لتشجيع النساء على دخول السباق للمناصب العامة وتقديم الدعم لبناء القدرات الكفيلة بوضع خطة وبرنامج للحملة واستهداف الناخبين وجمع التبرعات، أمر غاية في الأهمية.
- وفي نيبال، ركز الدعم الذي قدمه المانحون على تدريب المرشحات قبل موعد انتخابات الجمعية التأسيسية، حيث تمحورت جهود المعهد الديمقراطي الوطني وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة 'جاغران نيبال' –وهي منظمة محلية غير حكومية- حول تدريب المرشحات قبل الانتخابات وبعدها. وقد تم تدريب المرشحات على الوظائف البرلمانية وكيفية التفاعل مع الإعلام عن طريق صياغة آرائهن وقضاياهن على نحو استراتيجي.
- وفي قيرغيزستان، استضافت مؤسسة سوروس الاجتماعات التي استهدفت وضع خطة عمل مشتركة بين المختصين في الشؤون الجنسانية وجماعات المجتمع المدني والمرشحات. ولعبت مؤسسة فريدريك إيبرت دوراً مؤثراً في دعم هذا التعاون عن طريق تغطية نفقات التنقلات للكثير من النساء من مختلف المحافظات. بالنسبة للانتخابات المحلية عام 2004 والانتخابات الوطنية عام 2005، شجع البرنامج الإنمائي والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي النساء على المشاركة كمرشحات، وبناء قدراتهن بتقديم التدريب على القيادة وإنشاء الشبكات.

- وفي جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية، تعاون البرنامج الإنمائي مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة/ هيئة الأمم المتحدة للمرأة والجمعيات النسائية واتحاد المرأة اللاوي، لتوفير الخبراء الدوليين والوطنيين ليتحدثوا كأصحاب دراية في الموضوع خلال التدريب على تقنيات الحملات الانتخابية للمرشحات. كذلك انخرط المكتب القطري في جعل عدد أكبر من النساء يشارك في حلقات عمل لبناء القدرات. وقد عملت هذه الحلقات على تحسين قدرات المشاركات ومعارفهن وثقتهن على صعيد السعي إلى تولي المناصب العليا أو الترشح للمناصب العامة.

تتسم برامج التدريب بفعالية استثنائية عندما يتم تنظيمها كأنشطة إرشادية أو نقل للمهارات بين النساء التي لهن خبرة سياسية والنساء الطامحات/ المرشحات. وبموجب مشروع 'الفوز مع المرأة' (Winning with Women) الذي دعمه المعهد الديمقراطي الوطني في بوليفيا في الفترة من 2002 إلى 2008، أحيا منتدى المرأة السياسي عملية نقل المهارات من النساء المرشحات إلى المرشحات المحتملات قبل وأثناء وبعد الانتخابات. ومن خلال شراكة مع مكتب التنسيق النسائي، شارك المنتدى في مبادرات دعمها البرنامج الإنمائي والمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية والمؤسسة البوليفية للديمقراطية التعددية.

وقد أبرز المكتب القطري في بنن بعضاً من التحديات الملازمة لتدريب المرشحات، وذلك في أعقاب نتائج الانتخابات التي أُجريت في الآونة الأخيرة والتي أسفرت عن انتخاب امرأتين فقط من بين 77 دائرة. وقدر نوه المكتب القطري إلى أهمية توقيت الدعم التدريبي وشموليته، وخاصة في الأوقات الحرجة ومنها فترة ما قبل الحملات الانتخابية وخلالها.

استعداد المرء ليصبح مرشحاً هو عملية مؤلفة من عدة خطوات وتتطلب تحضيرات واسعة قبل فترة طويلة من الفترة الانتخابية. بمقدور دعم البرامج المقدم بوتيرة مستمرة، وليس قبيل الحملة الانتخابية وبعدها، أن يزيد من فرص المرشحين. وينطبق هذا بشكل خاص على المرشحات الإناث اللواتي يواجهن عقبات مختلفة في حملاتهن، مثل توفر حجم أقل من الموارد ودعم أقل من الأحزاب السياسية وقدر أكبر من الالتزامات الأسرية التي تأخذ من وقتهن.

3.4.2. تيسير إنشاء شبكات القيادات النسائية المنتخبة

يسهم العمل على تسهيل إنشاء شبكات للقيادات النسائية المنتخبة في تقوية جهود حشد التأييد للإصلاح الانتخابي التي تبذلها تلك النساء اللواتي خبرن التحديات القائمة على نوع الجنس أول مرة. سيكون لالتئام الجماعات النسائية المتباينة أثر فعال في تطوير استراتيجيات منسقة والتشارك في التعلم والتشجيع على تحقيق قدر أكبر من المشاركة السياسية للمرأة في نهاية المطاف.

تعمل الشبكات على بناء الثقة والصداقات الحميمة بين النساء مثلما يفعل إخلاص النصح وغير ذلك من العلاقات القيِّمة التي تدعم الجهود القانونية والشخصية. لا يمكن للمرء أن يقلل من قيمة مثل هذه الشبكات بالنسبة لقضايا ذات أهمية وطنية. كما إن إقامة شراكات دولية له أثره أيضاً لما يقدمه من نصح وإرشاد ودعم معنوي من شأنه أن يؤدي إلى قيام تحالفات سياسية منتجة وتكوين مصداقية سياسية.

- ففي بوروندي، عمل البرنامج الإنمائي على تيسير إنشاء شبكة أعضاء المجلس المحلي 'أبيلو' (ABELO) لتكون منبراً يتبادل فيه أعضاء المجالس المحلية خبراتهم. وقد تم إنشاء شبكة نسائية ضمن هذه الشبكة عملت على مساعدة النساء على فهم مسؤولياتهن كمشرعات وكانت بمثابة منبرٍ لبذل قدر أكبر من جهود حشد التأييد.

- وفي تونس، استفاد أعضاء الجمعية التأسيسية من الصلات الدولية للأحزاب وذلك من خلال أحزابهم التي ينتمون إليها. وقد سافرت نساء من الجمعية التأسيسية بصفة فردية، على حسابهن، لزيارة شركاء حزبيين أوروبيين وأقمن بالنتيجة علاقات نصح وإرشاد. وقد شكلت كل من الدنمرك وألمانيا شبكات للتفاعل مع أحزاب في تونس مما مكّن نشطاء سياسيين من الحصول على التدريب في الخارج. يمكن تطوير مثل هذه الفرص بحيث تصبح شراكات طويل الأمد بدلاً من تعاملات تتم لمرة واحدة.

- وفي كيب فيردي، دعم المكتب القطري جهود تصميم الخطة المعنية بالمساواة بين الجنسين والخطة المعنية بالعنف القائم على نوع الجنس. وقد نُفذت الخطتان من خلال شراكة مع منظمات نسائية غير حكومية وبلديات. وقد نُفذت الخطة المعنية بالعنف القائم على نوع الجنس، تحديداً، من خلال شراكة مع شبكة الجمعيات (ريدي سول) والشرطة وأطراف فاعلة أخرى. ونتيجة لجهود حشد التأييد المنسقة التي بذلتها كافة المؤسسات العامة ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة، أصبح لدى كيب فيردي اليوم قانون أقره البرلمان لمكافحة العنف القائم على نوع الجنس.

- وفي نيبال، قدم البرنامج الإنمائي الدعم لمشروع بناء الدستور التشاركي في نيبال، حيث دعم أعضاء الجمعية التأسيسية وشركاء مختلفين في العملية الانتخابية، بما في ذلك دعم عقد المؤتمرات (كمؤتمر المرأة ومؤتمر السكان الأصليين ومؤتمر الداليت) ليناقشوا ويضعوا أجنداتهم وخطط أعمالهم. وقد عمل هؤلاء الأعضاء على تحقيق نسبة تمثيل للمرأة والسكان الأصليين وجماعة الداليت وغيرهم من المجتمعات المحلية المهمشة، بما يتناسب مع أعدادهم، في أجهزة الدولة إلى جانب تصميم نظام انتخابي يعمل على تيسير تحقيق هذا الهدف في الهيئات المنتخبة.

4.4.2. التغطية الإعلامية والحصول على التمويل

من شأن ظهور المرشحات في الإعلام أن يزيد من ظهورهن العام ويمكنهن من التنافس مع نظرائهن من الذكور. غير أن تكلفة الإعلانات السياسية والتغطية الإعلامية المدفوعة قد تحول بين الإعلام والمرأة التي تتمتع بإمكانية أقل في الحصول على الموارد للحملات. يجب أخذ تكلفة الإعلام بعين الاعتبار في عملية تمكين المرأة من إطلاق حملات مكافئة لتلك التي يطلقها الرجال. وقد تسهم المساعدات التي تقدمها منظمات دولية في الخروج بسياسات تحفز الإعلام أو برامج محتملة على إدارة تغطية الحملات النسائية حيثما كان ملائماً. يمكن تشجيع وسائل الإعلام أيضاً أو دعمها بحيث تقوم بتغطية مسؤولة وواعية للاعتبارات الجنسانية فيما يتعلق بالمرشحات من النساء.

- ففي تونس، عمل مركز المرأة العربية للتدريب والبحث مع صحفيين على إعطاء دورات تدريبية مشتركة مع المرشحات حيث يتسنى لهؤلاء الصحفيين فهم تجارب النساء المرشحات والوعي بالقضايا التي تُعنى بها. وقد ساعدت هذه الجهود، بحسب المركز، في الحصول على تغطية أكبر وأكثر عدالة للمرشحات النساء خلال انتخابات الجمعية التأسيسية.

- وفي بوليفيا، أطلقت شبكة 'أموبي' (AMUPEI)، وهي شبكة تشمل البلد بأسرة وتضم 11 لجنة إقليمية وتقوم بالتنسيق بين العديد من المنظمات النسائية، حملتين لحشد التأيد،

بعنوان (Ready for the Lists) "مستعدات للقوائم" و (Women Ready for Voting) "نساء مستعدات للانتخاب"، استخدمت فيهما الإعلام للترويج لأهمية ممارسة النساء للتصويت وتعزيز الظهور العام للمرشحات النساء.

- وفي قيرغيزستان، دعم مشروع الانتخابات التابع للبرنامج الإنمائي إنتاج إعلانات خدمة عامة وأشرطة إذاعية باللغتين (الروسية والقيرغيزية) ونظّم نقاشات مائدة مستديرة لتعزيز المشاركة الانتخابية للمرأة والشباب. كذلك دعم المعهد الوطني للديمقراطية البث المنتظم لبرامج تلفزيونية للمناظرات السياسية عبر العديد من محطات التلفزيون القيرغيزية منذ عام 1999 في معرض تعزيز الوعي العام بمختلف القضايا بما في ذلك حقوق المرأة.

- وفي غامبيا، نُفذت حملة توعية على المستوى الوطني بشأن المكاسب الاجتماعية المترتبة على وصول المرأة إلى المناصب القيادية بهدف كسر الحواجز الثقافية. وقد استخدمت عدة قنوات إعلامية إلى جانب التدريب على حشد التأييد والقيادة وبناء الثقة. وقد خلقت الحملة بيئة مواتية لجميع الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني للحصول على المعلومات والتدريب والمشاركة في الحوارات السياسية. وفي انتخابات عام 2008 التي تلت الحملة، ترشحت 20 امرأة للانتخابات وانتُخب 15 منهن.

بالإضافة إلى التغطية الإعلامية، يبرز تمويل الحملات باعتباره تحدياً تواجهه المرشحات باستمرار؛ إذ أن تكلفة الحملات الانتخابية والتوزيع غير المتساوي للتمويل العام (حيثما وجد) وضعف إمكانية الحصول على تسهيلات كلها عوامل قادرة على الحيلولة دون تنفيذ أية حملة انتخابية بالنسبة لكثير من النساء اللواتي تتوفر في متناولهن في الغالب موارد مالية أقل من الرجال. لذلك، قد يلزم الأخذ بعين الاعتبار اتخاذ حوافز أو تدابير إضافية على هذا الصعيد.

"تميل الطريقة التي يتم بها توصيل رسائل المساواة بين الجنسين إلى وضع الرجال جانباً – حيث يتم التعامل معها [المساواة] على أنها مشكلة المرأة وحسب، وليس مشكلة الأسرة/المجتمع. إن المساواة بين الجنسين ليست قضية المرأة فقط، بل هي قضية الرجل أيضاً. ثمة ضرورة إلى خطة اتصال تشمل المجتمع ككل. ويجب أن يكون جدول أعمال المساواة على المدى القصير والمتوسط والطويل أداة للتفاوض بين جميع أفراد المجتمع".

المكتب القطري في كيب فيردي

في تونس، وفرت الدولة تمويلاً عاماً متواضعاً للأحزاب السياسية عن كل قائمة من المرشحين المسجلين. وقد عملت إمكانية الحصول على هذا التمويل من الفجوة بين الجنسين في تونس، ولكن بدرجة قليلة. لقد تم توزيع مبلغ التمويل هذا على الأشخاص الذين يترأسون قوائم الأحزاب، وبالتالي فإن الذي استفاد منها بشكل رئيس هم المرشحون الذكور الذين كانوا يترأسون 93 بالمائة من عموم قوائم الأحزاب السياسية. ولم تتمكن سوى قلة قليلة من النساء الاستفادة مباشرة من هذه الأموال فيما كافحت كثيرات أخريات كي يتمكنَّ من تمويل حملاتهن.

5.4.2. دعم الأحزاب السياسية

يلعب البرنامج الإنمائي دوراً مهماً كمنظمة داعية إلى التقاء الأحزاب السياسية وشجعها على أن تمارس درجة أكبر من شمول الكافة ضمن هياكلها بما يتفق مع التعهدات الدولية. إن تعزيز الدعم على مستوى قيادات الأحزاب ضروري لاستدامة فرص المرشحات والإصلاح السياسي.

- ففي بوليفيا، عمل البرنامج الإنمائي والمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، وبدعم من الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، على تعزيز نظام الأحزاب السياسية وسط أجواء سياسية مفعمة بالتعقيد والتوتر وانعدام اليقين. وقد وفرت هذه البيئة فرصة لإصلاح الأحزاب السياسية. ومن ثم شُجعت

الأحزاب عبر مشاريع مختلفة على ممارسة مستوى أكبر من شمول المرأة والشباب بالمشاركة، بما في ذلك تطبيق التدابير الخاصة المؤقتة.

- وفي تونس، نظّم البرنامج الإنمائي نقاشات مع قادة الأحزاب لإشراكهم في حوار حول اختيار المرشحين والمناصب القيادية في الأحزاب. كذلك عمل البرنامج مع نساء من الأحزاب لمساعدتهن على تنسيق وتحديد القضايا ذات الاهتمام المشترك ولعب أكبر دور نشط ممكن من داخل الأحزاب.
- وفي نيبال، دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة منظمة 'جاغران نيبال' في استعراض بيانات الأحزاب السياسية قبل إجراء انتخابات الجمعية التأسيسية عام 2007، وكان الهدف من ذلك هو تشجيع الأحزاب السياسية على اتخاذ خطوات ملموسة نحو تعزيز حقوق المرأة، بما في ذلك في البيانات السياسية الصادرة عن الأحزاب. وبناء على ذلك الاستعراض، قُدمت للأحزاب السياسية سبع توصيات ذات أولوية.
- وفي كمبوديا، دعمت منظمات غير حكومية تدريب المرشحات وأنشطة زيادة الوعي وكسب تأييد الأحزاب السياسية. وقد تجاوز عدد النساء اللواتي انتخبن في المحافظات التي نُفذت فيها تلك الأنشطة المعدل الوطني. كذلك تمخضت جهود حشد تأييد الأحزاب السياسية عن تدابير غير رسمية لزيادة أعداد النساء في قوائم المرشحين.

"لتحقيق مزيد من النتائج ذات الشأن على صعيد المساواة بين الجنسين، فإنه من الأهمية بمكان تطوير برنامج مع الأحزاب السياسية بما يكفل عدم التخلي عن المرأة وتمكينها من القيام بدورها ومن التقدم لتولي المناصب المهمة في الأحزاب السياسية وأن تكون مستعدة للمنافسة".

المكتب القطري في كيب فيردي

6.4.2. دعم النساء في المجتمع المدني

كان الدعم المبكر والثابت للمرأة في المجتمع المدني بمثابة محور ارتكاز رئيسي لبناء قدرات المرأة وتطوير الحركات النسائية. وقد أثبت الاستثمار في هذا الصدد أنه ركن أساسي في عملية تطوير مشاركة المرأة في الانتخابات، فقد أوجد الأساس لظهور حركات نسائية منظمة لعبت دوراً قيادياً أساسياً في حشد التأييد لاتخاذ تدابير إصلاحية في مجال الانتخابات. وكان الدعم المستمر للائتلافات والشراكات القائمة أصلاً فعالاً للغاية أيضاً.

لقد توصل البحث دائماً إلى أن الحركات النسائية تلعب دوراً قيادياً في حشد التأييد لمشاركة المرأة في الحياة السياسية، وفي الإصلاح الانتخابي على وجه التحديد. فلولا وجود حركة نسائية قوية لما تسنى للنساء في المناصب المنتخبة تحقيق تلك النجاحات المتواصلة. يمتلك البرنامج الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وكثير غيرهما من المنظمات الدولية تاريخاً طويلاً من دعم المنظمات النسائية كي يصبح صوتها مؤثراً في المجتمع المدني.

وقد أثبتت الشراكات مع الكيانات والوكالات من مختلف دوائر منظومة الأمم المتحدة أنها مؤثرة في تنمية وبناء قدرات منظمات المرأة المهمة. ومن أسرار النجاح على هذا الصعيد تقديم المساعدة مبكراً ودعوة مختلف جماعات المرأة إلى الاجتماع ومن ثم تقوم هذه الجماعات بتشكيل منظماتها وشبكاتها الخاصة في نهاية المطاف.

- ففي بوروندي، كانت إنجاز انتخابات عام 2010 نتاج أكثر من عقد من الشراكة بين الجهات الفاعلة المحلية والدولية، ومن بينها إدارتي عمليات حفظ السلام والشؤون السياسية بالأمم المتحدة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبالتساوق مع تطور حركة نسائية متماسكة

ومنظمة. وقد مكّن ذلك النساء من تنظيم أنفسهن من أجل كسب التأييد لتخصيص حصة لهن في عام 2005 والدعوة لتأييد إدخال تحسينات على القانون فيما يتعلق بمتطلبات القوائم في عام 2010. وقد أسهمت المساعدة طويلة الأمد التي تلقتها منظمات المجتمع المدني في إكساب الحركة النسائية قوة بعد أن ارتكزت هذه الحركة على النجاحات الجماعية وتعلمت من إخفاقاتها.

- وفي بوليفيا، نتج تبني مبدأ التساوي في تمثيل الجنسين عن قدرة المرأة على إقامة شراكات حول برنامج أهداف محدد وتطبيق استراتيجيات للحشد الجماعي للتأييد. لقد دعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة (صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة سابقاً) إلى اجتماع نسائي قبل بيجين حتى وذلك لمساعدة المرأة على وضع جدول أعمال بالقضايا المشتركة على مستوى البلاد. وبعد بيجين، أسهم الدعم المقدم من الصندوق والمانحين الأوروبيين في تأسيس منظمات نسائية لا تزال تعمل معاً حتى يومنا هذا.

- وفي لبنان، نسق المكتب القطري هناك عن كثب جميع أنشطته مع عدد من النظراء، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية الوطنية كالجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات والحملة المدنية للإصلاح الانتخابي. كما عمل المكتب على نحو وثيق مع المجلس النسائي اللبناني وهو عبارة عن ائتلاف جامع لأكثر من 170 منظمة نسائية من مختلف أنحاء البلاد. ونسق المكتب القطري جميع أنشطته مستهدفاً النساء في المجلس النسائي اللبناني لاسيما بتنفيذ أنشطة التدريب وتثقيف الناخبين. أخيراً، كان النظراء الرئيسيون من الأمم المتحدة كل من مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان وشعبة المساعدة الانتخابية بالأمم المتحدة.

وقد أثبتت منظمات المجتمع المدني أيضاً أنها قادرة تماماً على تنفيذ مشاريع المساعدة الانتخابية الممولة من قبل المجتمع المدني:

- في موريشيوس، دعم البرنامج الإنمائي منظمة 'نساء في العمل الشبكي' (Women in Networking) غير الحكومية لتنظيم منتدى حول المرأة في النظام الديمقراطي ولقاءات مع مرشحات محتملات وناخبين وندوات للنساء حول النظام الانتخابي ونظام التصويت وحقوقهن وواجباتهن المدنية بالإضافة إلى جهود كسب التأييد للمرشحات ودعمهن.

- وفي قيرغيزستان، شكل الدعم لحركة نسائية ناشئة والدعم الانتخابي المراعي للاعتبارات الجنسانية جزءاً من استثمارين رئيسيين نفذهما المجتمع الدولي. وكان الانهماك المبكر مع المنظمات النسائية غير الحكومية الذي بدأ بتشكيل حركة، أساسياً كذلك في التشجيع على تخصيص حصة انتخابية للمرأة بموجب القانون.

ينبغي أن يستمر الدعم المستقبلي من قبل البرنامج الإنمائي ووكالات أخرى في صقل القدرات الفردية للنساء والمنظمات النسائية بحيث يتمكنَّ من لعب دور بارز من خلال أنشطة الدعوة.

7.4.2. مواجهة العنف ضد المرأة في الميدان السياسي

لا يجري التبليغ عن العنف الموجه ضد النساء في مجال السياسة في أغلب الأحيان فيما لا يتوفر سوى قدر ضئيل من الأدلة على تقديم المساعدة الدولية في هذا المجال. وأظهرت دراسة الحالات الإفرادية أن مستوى القلق على النساء في السياسة آخذ في التزايد وأن إيلاء اهتمام إضافي للتدابير المخففة والاستجابات البرامجية بات أمراً لازماً. وإن لم يتم التصدي للعنف المرتبط بالانتخابات فإنه سيستمر في ثني المرشحات والناخبات عن المشاركة

في الانتخابات. تختلف أنواع العنف التي تواجهها المرشحات والناخبات عن تلك التي يواجهها الرجال في أغلب الحالات، ومن ضمنها الترهيب والاعتداء الجنسي والعنف المنزلي والتي قد تتطلب استجابات تختلف عن التدابير المعمول بها أصلاً.

- شكلت ظاهرة العنف السياسي ضد المرأة في بوليفيا الحافز لصدور أول تشريع على الإطلاق بهدف معالجة هذه القضية بالتحديد. تتسم تفاصيل هذا القانون بأنها مبتكرة، بينما كان النضال الطويل الذي خاضه نواب البرلمان والجماعات المدنية من أجل الموافقة عليه نموذجياً. غير أن هذا القانون يواجه اليوم تحديات من حيث اجتذابه موارد كافية وبناء الإرادة السياسية لتطبيقه.

- وفي بوروندي، عملت مبادرة أماتورا مو ماهورو التعاونية على رصد حوادث العنف الانتخابي وإعداد بيانات مصنفة حسب نوع الجنس. وقد أتاح ذلك للشركاء في العملية الانتخابية وصانعي السياسات أن يتعرفوا على مدى العنف وطبيعته الموجهة ضد جنس بعينه. ويوفر هذا النوع من البيانات الأساس لإصلاح القوانين والسياسات في المستقبل.

- وفي تونس، أفادت نساء كن يطمحن للترشح أنهن تخلين عن طموحهن السياسي بسبب العنف اللفظي والجسدي. وقد كشفت التقييمات التي أُجريت على يد خبراء عن وقوع عنف ضد النساء (مرشحات وناشطات سياسيات بوجه خاص) على الرغم من السمة السلمية الغالبة للانتخابات. ومع أن هيئة إدارة الانتخابات تلقت تقارير وشكاوى إلا أنها لم تكن مؤهلة قانوناً بالتدخل أو حماية المرشحات من الإساءات والترهيب.

- تم تنفيذ مشروع 'من الانتخابات السلمية 2010 إلى تنمية قيرغيزستان' في محافظات البلاد السبع عبر شبكة المنظمات النسائية وتحالف المبادرات القانونية النسائية. ومن خلال هذا المشروع الذي يستهدف منع العنف الانتخابي، تعاونت منظمات نسائية غير حكومية تعاوناً وثيقاً مع السلطات المحلية ودوائر إنفاذ القانون في سبيل الاستجابة الاستباقية للنزاعات الناشئة، وذلك من خلال سبعة خطوط هاتفية مباشرة في محافظات قيرغيزستان السبع ومؤتمرات صحفية ومقرات للرقابة المدنية في الأقاليم وسلسلة من نقاشات المائدة المستديرة واجتماعات العمل في المناطق التي المصنفة على أنها 'نقاطاً ساخنة'.

يعتبر العنف ضد المرأة في معترك السياسة مجالاً حديثاً بالنسبة للبرمجة في المنظمات الدولية، وبالتالي لا بد من إجراء بحوث إضافية لصياغة الاستجابات المناسبة وتجريبها وتوثيقها. وفي الوقت الذي تشكل فيه التشريعات المنطوية على عقوبات والإطار التنفيذي -بوضوح- أحد التدابير المخفِفة، إلا أنه بمقدور الأحزاب السياسية وهيئات إدارة الانتخابات تبني سياسات تحول دون نشوء مشكلة العنف الموجهة ضد المرأة في الانتخابات ومعالجتها.

3. التوصيات

فيما يلي التوصيات التي يتقدم بها هذا الموجز، وهي توصيات موجهة إلى البرنامج الإنمائي بشكل أساسي، إلا أنها قد تتماهى مع مجموعة كبيرة من الكيانات التابعة للأمم المتحدة ومزودي المساعدة الانتخابية والمانحين ومنظمات المجتمع المدني وهيئات إدارة الانتخابات.

1.3. تقييم الاحتياجات وتصميم المشاريع والتقييم

كي يتسنى انتهاج نهج شمولي في المساواة بين الجنسين يجب تطوير أدوات لطاقم العاملين في البرنامج الإنمائي توضح الأنشطة والبرامج الموجهة جنسانياً التي يمكن تنفيذها واستراتيجيات تعميم مراعاة المنظور الجنساني مع بيان النواتج والمؤشرات الخاصة بكل منها والتي يمكن استخدامها في وثائق المشروع. كما أن هذا النهج يتطلب تمويلاً كافياً يغطي تنفيذ أعمال تعميم مراعاة المنظور الجنساني والتدخلات الموجهة.

- تطبيق نهج تعميم مراعاة المنظور الجنساني وفقاً للمعايير التي تضمنها إطار السياسات الانتخابية للأمم المتحدة، فيما يتعلق بتصميم مشاريع المساعدة الانتخابية وتقييمها. كذلك، تطوير إطار نتائج لمراقبة عملية التنفيذ، واستخدام خبراء في المسائل الجنسانية لاستعراض الوثائق، حسب الملائم.
- الحرص على تطبيق استراتيجية تعميم مراعاة المنظور الجنساني على كافة أنشطة المساعدة الانتخابية وتدخلاتها لتشجيع مشاركة المرأة في الانتخابات كناخبة ومرشحة وموظفة في إدارة الانتخابات، وإدارة الآثار المترتبة عن إدارة الانتخابات فيما يتصل بمسائل المساواة.
- تنسيق جهود المساعدة الانتخابية الساعية إلى زيادة مشاركة المرأة والتي تبذلها مختلف الجهات الفاعلة، بما في ذلك إدارة المساعدة الانتخابية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة إضافة إلى إدارة عمليات حفظ السلام/ شعبة الشؤون السياسية في أوضاع ما بعد النزاعات. ويتعين أيضاً التأكد من تحديد فرص التعاون ومن تنسيق فرص تمويل البرامج التكميلية على المستوى الوطني.

2.3. بناء قدرات البرمجة الدولية

من بين الدروس المستفادة الكثيرة لهذه الدراسة أنها أثبتت أن القدرة على تبني تعميم مراعاة المنظور الجنساني هي استراتيجية يتوجب تطويرها ورعايتها، وينطبق ذلك على البرنامج الإنمائي نفسه.

- رعاية واستدامة القدرات الداخلية على الاستجابة للاحتياجات المحددة للدول الأعضاء وأن تكون استجابات البرامج مستنيرة ومراعية للاعتبارات الجنسانية. قد يتطلب ذلك استثماراً في القدرات الداخلية واستحداث المؤشرات وتنفيذ عمليات داخلية أخرى.
- مأسسة تقديم تدريب بشأن التوعية بالجوانب الجنسانية لكل موظفي الانتخابات، ذكوراً وإناثاً، في مقرات البرنامج الإنمائي وفي المكاتب القطرية. إن التركيز على المنسقين أو المستشارين المختصين في المسائل الجنسانية وحده يحول دون ظهور القيمة والتأثير الكاملين لتعميم مراعاة المنظور الجنساني. ويتعين استهداف قيادة المؤسسات لضمان الاستدامة والإشراف في هذا الصدد.
- الحرص على أن يعبّر تدريب الموظفين عن المسؤولية المشتركة المرتبطة بتنفيذ تعميم مراعاة المنظور الجنساني. واستعراض منهجيات التدريب القائمة من حيث توقعات الموظفين وأدوات مراقبة الأداء. كذلك، تطوير آليات أكبر للمساءلة خاصة بالموظفين وفيما يتعلق بتنفيذ أنشطة تعميم مراعاة المنظور الجنساني مع الشركاء.
- تطوير الخبرات الداخلية في المسائل الجنسانية والعمل على تدريب الموظفين لإكسابهم المهارات اللازمة. والتأكد من أن خبراء المسائل الجنسانية قادرون على التعاون والإسهام في تقديم مساعدة انتخابية أوسع نطاقاً –وعدم التقوقع- بحيث يتم تناول العملية الانتخابية برمتها من منظور جنساني.
- الالتزام بتطوير كادر من المستشارين في المسائل الجنسانية والانتخابية القادرين على العمل مع هيئات إدارة الانتخابات والمكاتب القطرية والمرشحات من النساء.
- دراسة موضوع الدعم من أجل زيادة عدد المستشارين في المسائل الجنسانية القادرين على العمل مع هيئات إدارة الانتخابات، والعمل على التأكد من مأسسة المساعدة قصيرة الأجل من قبل المستشارين ضمن هذه الهيئات.

3.3. الحرص على التنسيق مع الشركاء

تكتسب المساعدة قدراً أكبر من الشمولية عندما تكون منسقة وعندما تُقام شراكات شاملة مع مجموعة من الشركاء في العملية الانتخابية. لقد لعب المانحون دوراً فعالاً من خلال سياساتهم التي تتطلب إيلاء اهتمام خاص بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في كافة المشاريع.

- تشجيع التعلم المستمر من خلال جمع الدروس المستفادة وتبادل الخبرات مع الكيانات التابعة للأمم المتحدة ومزودي المساعدة الدوليين والإقليميين ومنظمات المجتمع المدني وهيئات إدارة الانتخابات.
- الحرص على أوجه التآزر بين المانحين بما يتيح التغطية المناسبة والبرمجة سريعة الاستجابة واستخدام اجتماعات التنسيق للتأكد من إدماج المساواة بين الجنسين على أوسع نطاق ممكن في المشاريع الانتخابية وكافة المنظمات.
- إذا لزم الأمر، الدعوة إلى إقامة فريق عمل مختص في المسائل الجنسانية يعمل على التنسيق الفعال ليس فيما يتعلق بالبرمجة المشتركة وحسب، بل وبين المانحين أيضاً.
- دراسة جدوى تضمين جميع اتفاقيات التمويل من المانحين اشتراطاً يقتضي وجود عنصر جنساني في جميع مشاريع المساعدة الانتخابية التي ينفذها البرنامج الإنمائي.

4.3. الاستثمار المبكر وطويل الأجل

ينبثق عن النهج المتأني وطويل الأجل في دعم المرشحات من النساء عدة فوائد، فضلاً عن أن له تبعات مباشرة على تأثيرهن في السياسة الانتخابية. لقد أوجد الدعم الذي يساعد النساء في بناء ثقتهن وقدراتهن إضافة إلى دعم الحركات النسائية الناشئة، قاعدة قوية استندت إليها المرأة في إحراز تقدم على الصعيد الانتخابي. وسوف تجلب البرمجة الاستراتيجية التي تواصل بناء القدرات الشخصية للنساء إلى جانب قدرات الجماعات والمؤسسات المدنية مزيداً من المكاسب من حيث أعداهن وتأثيرهن في السياسة الانتخابية.

تبني رؤية طويلة الأمد في بناء قدرات المرأة على كسب التأييد لصالح حقوقها الانتخابية والتأثير في السياسات الانتخابية. لقد كان للجهود المنسقة في دعم المرأة من قبل مجموعة من مزودي المساعدة الدوليين تأثير مع مضي الوقت من حيث تحقيق مكاسب انتخابية، سواء عن طريق التدريب وتوعية المواطنين بنشر رسائل حول مشاركة المرأة أو من خلال إيجاد مجموعة من نماذج الأدوار، هذا بالإضافة إلى سبل أخرى. ومن شأن هذا النوع من الاستثمار الاستراتيجي من طرف مزودي الخدمة أن يرسي دعائم قاعدة أكثر استدامة لإحداث التغيير.

5.3. دعم هيئات إدارة الانتخابات الشاملة للجميع والمراعية للاعتبارات الجنسانية

من الناحية التاريخية، ركزت الجهود الرامية إلى تعزيز المشاركة السياسية للمرأة على المرشحين والناخبين وبدرجة متزايدة على الأحزاب السياسية. ولا يزال يتعين على المجتمع الدولي أن يستغل الفرصة كاملة لدعم جهود هيئات إدارة الانتخابات من أجل إدماج الاعتبارات الجنسانية بصورة منهجة في عملياتها الداخلية واستراتيجيات الانتخابات العامة. يعد تقديم الدعم لهيئات إدارة الانتخابات ضرورياً من أجل تطبيق سياسات وإجراءات مراعية للاعتبارات الجنسانية في إدارة الانتخابات بحيث تفتح الباب أمام تغيير مؤسساتي أكبر حجماً.

- تشجيع وتعزيز الإرادة السياسية داخل هيئات إدارة الانتخابات على صعيد معالجة أوجه القصور في المساواة بين الجنسين وبناء كادر من القيادات التي تراعي الاعتبارات الجنسانية، ومناصرين من الرجال لهذا التوجّه.
- دعم هيئات إدارة الانتخابات على صعيد وضع سياسات وإجراءات تأخذ الاعتبارات الجنسانية بعين الاعتبار في كل خطوة من خطوات عملية إدارة الانتخابات وتعمل على مأسسة استراتيجية تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وكذلك، تشجيع هذه الهيئات على تبني سياسة مراعية للاعتبارات الجنسانية وإنشاء وحدة للشؤون الجنسانية و/أو تشكيل مجموعة استشارية من الخبراء لتقديم المشورة الاستراتيجية في مجال المساواة بين الجنسين.
- دعم جهود الاستعراض المنتظم للأطر الخاصة بالسياسات وأثرها على المساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة. ويوصى بإجراء تقييم أو استعراضات بعد انتهاء الانتخابات لتحديد أوجه القصور في العملية الانتخابية التي يتوجب معالجتها في الدورة الانتخابية اللاحقة.
- مساعدة هيئات إدارة الانتخابات على إجراء استعراضات أو تقييمات داخلية للسياسات والعمليات -بما في ذلك عمليات تسجيل الناخبين ويوم الانتخاب وتوعية الناخبين- بهدف التعرف على أوجه القصور على مستوى المساواة بين الجنسين والاتفاق حول خطة العمل والأهداف المراد تحقيقها.
- الحرص على قيام هيئات إدارة الانتخابات، وبشكل ممنهج، بجمع بيانات مصنفة حسب نوع الجنس وتوزيعها وإعداد تقارير بها، وخاصة البيانات المتعلقة بتسجيل الناخبين ونسبة المشاركة في الانتخابات ومستويات التوظيف وتسجيل الناخبين.
- تعزيز تمثيل المرأة في المستويات العليا لصنع القرار في هيئات إدارة الانتخابات، ومن ضمن ذلك تعزيزها عن طريق تبني أهداف يتوجب تحقيقها.

- الحرص على تحقق فهم على نطاق واسع للمفاهيم والاستراتيجيات والأهداف فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، بما في ذلك مساعدة هيئة إدارة الانتخابات على تزويد الموظفين من كل المستويات بالتدريب الخاص بالتوعية بالمسائل الجنسانية.

6.3. تعزيز المشاركة السياسية للمرأة

يعتبر تطوير إمكانية دخول المرأة إلى الحياة السياسية ومشاركتها فيها وتوليها دور القيادة فيها أمراً مهما، ليس فقط من ناحية حقوق الإنسان، بل لكونه وسيلة لضمان أن يكون للمرأة رأي في القرارات التي تؤثر على حياتها وحياة أسرتها ومجتمعها المحلي. وطالما بقي تمثيل المرأة على المستوى السياسي الوطني بعيداً عن التكافؤ مع تمثيل الرجل، فذلك يعني أن هناك الكثير من العمل الذي يجب القيام به في هذا المضمار.

- الحرص على استدامة الدعم لمنظمات المجتمع المدني والحركات النسائية طوال الوقت بدلاً من تنفيذ التدخلات قصيرة الأجل وتمحورها حول الحدث الانتخابي.
- دعم جهود التطوير المبكر والمستدام للقيادات النسائية ومنظمات المجتمع المدني ودعم العلاقات بين المنظمات غير الحكومية المحلية والمنظمات الدولية والمانحين.
- زيادة الدعم لمشاركة المرأة على المستوى المحلي الذي لم تتصدى له البرمجة الحالية إلى حد كبير. يتضح ذلك من خلال الافتقار إلى البيانات حول مشاركة المرأة على هذا المستوى وقلة برامج الدعم.
- دعم التبادل المستمر للمعارف والدروس المستفادة بين المرشحات والقيادات وأعضاء الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني بهدف تقييم مستوى التقدم المحرز وتعزيز التنسيق وتحسين الاستراتيجيات المعنية بتعزيز المشاركة السياسية للمرأة.
- إجراء استعراضات بعد الانتخابات لأغراض التقييم عند انتخاب نساء للبرلمانات الوطنية والحكومات المحلية وإقامة تحالفات وشبكات بين نواب المجالس النيابية وأنصار المساواة بين الجنسين من أجل تعزيز مكانة المؤسسات المراعية للاعتبارات الجنسانية.
- مواصلة الانهماك مع الأحزاب السياسية وتعزيزه على المستويين الوطني والمحلي. ويشتمل ذلك على دعم بناء مهارات المرشحات المتطلعات إلى تولي المناصب وتنمية قدراتهن.
- رفع مستوى الجهود في المجالات الجديدة والصاعدة، بما في ذلك الاستجابات البرامجية المناسبة للتخفيف من حدة العنف الموجهة ضد النساء في الانتخابات، والتمويل السياسي للحملات.

من شأن إيجاد الصناديق المخصصة لأعمال تعميم مراعاة المنظور الجنساني والبرمجة، والتزام القيادة على مستويات عليا بتعميم مراعاة المنظور الجنساني، وتعيين منسقين للمسائل الجنسانية، واشتراط امتلاك بيانات مصنفة حسب نوع الجنس، واستخدام مؤشرات مراعية للاعتبارات الجنسانية من قبل المؤسسات الدولية، أن تؤدي جميعاً إلى استحداث نماذج ومعايير للشركاء وأن تنشئ إطاراً يعمل على تطوير النواتج فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين ويعزز من المساءلة عن تعميم مراعاة المنظور الجنساني.

مرفق: دراسة الحالات الإفرادية

لمحة عن دراسة الحالات الإفرادية

توضح دراسة الحالات الإفرادية التي أُجريت لأغراض هذا التقرير التدخلات المحددة والدروس المستفادة في سياق كل بلد من البلدان بما يسمح بالرجوع إليها بصفة منفردة. وفيما يلي ملخص ببعض أهم النتائج التي توصلت إليها كل دراسة.

بوليفيا

تشمل الدراسة بشكل أساسي الدعم المقدم لمنظمات المجتمع المدني النسائية والحركات النسائية وبناء قدرات النساء المتطلعات إلى بلوغ مواقع المسؤولية واللواتي يشغلن المناصب بالفعل.

وتشتمل الممارسات السليمة هنا على ما يلي:

- إقامة الشراكات والائتلافات لدعم الحركات السياسية النسائية.
- إصلاح القانون الانتخابي وتبني تدابير خاصة مؤقتة وحصص انتخابية.
- إمكانية وصول المرأة إلى وسائل الإعلام ومخاطبة الجماهير.
- محاربة العنف ضد المرأة في مجال السياسة.

وتتضمن فرص تنفيذ المزيد من الأعمال على جمع البيانات المصنفة حسب نوع الجنس واستخدامها ودعم مساهمة المرأة في السياسة وتطبيق منظور المساواة بين الجنسين وتعميم مراعاة المنظور الجنساني على كافة أنشطة البرامج ومن بينها الدعم الانتخابي.

بوروندي

تسلط دراسة هذه الحالة الضوء على العديد من التدخلات التي أسهمت في مستوى المشاركة العالي للمرأة كناخبة ومرشحة، بما في ذلك دعم المجتمع المدني والإدارة الانتخابية.

وتشتمل الممارسات السليمة هنا على ما يلي:

- الانهماك طويل الأجل مع الحركة النسائية.
- الانهماك الناجح مع الفاعلين السياسيين.
- إصلاح قانون الانتخابات والإشراف عليه.
- تعميم مراعاة منظور المساواة والمنظور الجنساني في هيئة إدارة الانتخابات.
- قدرات الموظفين والمستشارين في مجال المسائل الجنسانية.

وتتضمن فرص تنفيذ المزيد من الأعمال التشجيع على جهود أكبر للتوعية بدور المرأة في الحياة العامة وتوسيع نطاق الدعم على المستوى المحلي والتصدي للتحدي المتمثل في التمويل السياسي للمرأة.

قيرغيزستان

تعاين دراسة هذه الحالة مشروع البرنامج الإنمائي للمساعدة الانتخابية وأثر الإصلاحات التشريعية على مشاركة المرأة ودعم الحركة النسائية.

وتشتمل الممارسات السليمة هنا على ما يلي:

- استدامة الدعم المقدم للحركة النسائية.
- الاستثمار في بناء قدرات المرأة للولوج في الحياة السياسية.

- دعم الانهماك على المستوى المحلي.
- التنسيق للحصول على نتائج أفضل.

وتتضمن فرص تنفيذ المزيد من الأعمال الحرص على تعميم مراعاة منظور المساواة بين الجنسين في المساعدة الانتخابية وأنه يجري تنفيذ الإطار الانتخابي والتدابير الخاصة المؤقتة على أرض الواقع وأن ثمة عملية أوسع قائمة للتوعية بدور المرأة في السياسة.

نيبال

تعاين دراسة هذه الحالة الكيفية التي يجري بها إدماج المساواة بين الجنسين في أعمال المساعدة الانتخابية التي تنفذها المنظمات الدولية وأعمال هيئة إدارة الانتخابات. كما أنها تظهر أهمية الترتيبات الانتخابية بخصوص تعزيز المشاركة السياسية للمرأة.

وتشتمل الممارسات السليمة هنا على ما يلي:

- الدعم الدولي لتعزيز المساواة بين الجنسين.
- الدعم الانتخابي المراعي للاعتبارات الجنسانية.
- بناء القدرات داخل هيئة إدارة الانتخابات واستعراض أوضاع المساواة بين الجنسين.
- توعية الناخبين ورفع مستوى الوعي.

وتتضمن فرص تنفيذ المزيد من الأعمال العمل على مأسسة الإصلاحات المراعية للاعتبارات الجنسانية في برمجة الانتخابات وداخل هيئة إدارة الانتخابات والحرص على المكاسب التي تحقق حتى اليوم والبناء عليها.

تونس

تغطي دراسة هذه الحالة التحضيرات والتدخلات البرمجية قبل انتخابات عام 2011 خلال إطار زمني قصير وتبيّن المكاسب التي تمخضت عن تنفيذ برنامج انطوى على نتائج على مستوى المساواة بين الجنسين منذ التصميم الأولي لمشروع المساعدة الانتخابية.

وتشتمل الممارسات السليمة هنا على ما يلي:

- إصلاح القانون بحيث يتم شمول المرأة – تحديداً الإجراء الخاص بتكافؤ التمثيل.
- التنسيق بين الشركاء ومزودي المساعدة الانتخابية.
- إشراك مستشار متخصص في المسائل الجنسانية.
- أعمال توعية للناخبين وحملات إعلامية على نحو مراعٍ للاعتبارات الجنسانية.

وتتضمن فرص تنفيذ المزيد من الأعمال استدامة مكاسب المساواة بين الجنسين في القانون الانتخابي وداخل هيئة إدارة الانتخابات، وتعديل لغة 'الجنسانية' ومواصلة الحصول على بيانات مصنفة حسب نوع الجنس، والتصدي لمسألة العنف ضد المرأة في الانتخابات، والحفاظ على المكاسب التي تحققت مبكراً من الدعم الانتخابي المقدم من البرنامج الإنمائي والبناء عليها.

شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
مكتب السياسات ودعم البرامج
One United Nations Plaza
New York, NY, 10017 USA
هاتف: 6305 906 212 1+

لمزيد من المعلومات: www.undp.org/governance

2014